



PROVISIONAL

A/37/PV.6

29 September 1982

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك

يوم الاثنين ، ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ، الساعة ١٥ / ٠ .

( هونغارييا ) السيد ايمرى هولاي : الرئيس  
( الكويت ) السيد أبو الحسن : ثم  
( نائب الرئيس )

— المناقشة العامة [٩] ( تابع )

القي بيانات كل من :

السيد آرياس ستيللا ( بيرو )  
السيد ستراي ( النرويج )  
السيد ماكاشن ( كندا )  
السيد روجاس فالداميس ( شيلي )  
السيد اكاكيوا هيانيو ( توغو )  
السيد رومولو ( الفلبين )

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

room A-3550, 866 United Nations Plaza

مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

82-63031/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٥البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد آرياس ستيلا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : السيد الرئيس أود في البداية أن أنقل لسيادتكم تحيات وتهاني وفد بيرو لا نتخابكم عن جدارة لرئاسة الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . وذلك اعترافا بما لديكم من المؤهلات الشخصية وكذلك تكريما لهنغاريا ، هذا البلد الذي يساهم بشكل فعال وهام الى حد كبير في الامم المتحدة .

ويعرب وفد بلادي أيضا عن تقديره وتهانيه للسفير عصمت كاتاني ، الذي أبرز ، في اللحظات الحرجة بالنسبة للمجتمع الدولي ، كفاءة لا تضاهي كد بلوماسي لامع ومخضرم .

ومن اليسير عليك يا سيدي ، فهم ارتياحنا العميق ، عندما نحبي السفير خافيير بيريز دي كوييار الأمين العام . وتشعر بيرو بالفخر لا نتخابه وللإسهام الذي يقوم به فيما يتعلق بقضية المجتمع الدولي .

منذ تولي الحكومة الدستورية في بيرو الحكم في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٠ ، أخذت على عاتقها المهمة الصعبة التي تكمن في اتباع روح متجددة للديمقراطية يسود فيها الدستور العصري ، والتفاعل بين أجهزة الدولة ، والاحترام لحقوق الانسان والتمتع الكامل بالحريات التي تشكل أفضل ضمان لادراك الهدف في جعل الانسان الهدف الاسمي لجهودنا الاجتماعية .

وبعد مضي عامين على ولاية هذه الحكومة تشعر بيرو بالارتياح لحقيقة أنها تواصل تحقيق الاهداف . فالحرية الكاملة للتعبير في كافة وسائل الاتصال في بلادنا قد أصبحت مثلاً يحتذى . والانتخابات التي جرت في عام ١٩٨٠ تبعثها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ ، انتخابات تكميلية على المستوى البلدي أظهرت المزيد من التعزيز للحزب الذي يرأسه السيد فرناندو بيلوندي نيري رئيس الجمهورية ، والذي حصل على ٧٠ في المائة من مجموع الاصوات على المستوى الوطني .

من الواضح أن المشكلة التي يمشيها العالم المعاصر تفرض احباطات خطيرة على المجتمع وأن هذا المجتمع يستجيب لذلك بطرق متباينة . ان الغالبية الكبرى تميل الى المسالك السياسية التي تبحث بمختلف الطرق لتجد ، في اطار النظام القانوني ، ردودا مناسبة تفي باحتياجات الرفاهية الجماعية . وللأسف يوجد أيضا أولئك الذين يتسم رد فعلهم تجاه المحنة بطرق غير منطقية وعمياء وغير مسؤولة .

ورغم تصميم حكومتنا وجهودها من أجل تعزيز العدالة والرفاهية والتقدم في اطار المبادئ الديمقراطية ، فان مجموعات من الأقلية وهي تسعى الى استخدام العنف لتدخل برنامجا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا غير محدد المعالم . قد لجأت الى الأعمال التي أدت الى خسائر فادحة في الأرواح البشرية وخسائر مادية خطيرة للغاية بالنسبة لبلد نام . ان شعب بيرو يرفض هذا النشاط الاجرامي الذي يعتبر سببا لضميره وتخريبا لمصالحه لأن ما يخرب يعتبر خسارة للجميع ، ولذا فان بلدي بالكامل ، من خلال مؤسساته النيابية ونسبة كبيرة من الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان الوطني قد أدانت ولا تزال تدين الارهاب . وقد اتخذت الحكومة خطوات للقضاء عليه مع الأخذ في الاعتبار الكامل بحقوق الانسان . وتحقيقا لذلك فانها سوف تضمن الأمن العام بالحزم الضروري ولكن دون أن تتعدى على حدود النظام الشرعي في أي مجال . ان الأفراد المتورطين في أعمال إجرامية قد مثلوا أمام سلطة قانونية لا يمكن أن يشكك في استقلالها أحد لأنها السلطة الوحيدة المؤهلة لتحديد تورطهم وتطبيق العقوبات المناسبة عليهم .

ان قداسة البابا يوحنا بولس الثاني - في رسالته لعام ١٩٨٠ نذكرنا بأن ارساء السلم أمر يجب أن يقوم به كل الأفراد وكل الشعوب . وأن العنف يعتبر شر غير كريم للانسان وغير مقبول لحل مشكلاتنا ، وهو يتناقض مع حقيقة بشريتنا . وهو في الواقع أمر هدام لما تسعى البشرية الى الدفاع عنه ، وهو : الكرامة ، والحياة ، وحرية الانسان . ولكنه أخبرنا أيضا : " بأننا لا يمكننا أن ندين بصدق اللجوء الى العنف اذا لم نعمل في نفس الوقت من خلال مبادرات سياسية شجاعة للقضاء على التهديدات للسلم ، مقتلعين جذور الاجحاف " .

ان هذا هو بالتحديد ما تحاول أن تفعله حكومة بيرو في المجال الداخلي .

وبالإضافة الى الممارسة المشروعة للمسؤوليات الدستورية فان الحكومة تدير عددا من الأعمال تستهدف تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية المجحفة للمناطق الأكثر فقرا في بلدنا ، تلك المناطق التي وقعت فيها أعمال كثيرة من العنف . ان هذا الفقر هو نتيجة لظروف معقدة جغرافيا وللعزلة وارجاء اللوفا باحتياجاتهم الأساسية استمر لأكثر من مائة عام . ويواجه هذا من خلال برامج تنمية شجاعة سوف تؤدي الى تخفيف وطأة الوضع الصعب للسكان في تلك المناطق .

ومن المعروف أن بييرو قد وقعت كل الاتفاقات الدولية حول حقوق الانسان التي كان بالامكان أن تنضم اليها والتي توجد مبادئها في دستورها الجديد . ان حكومتنا تستند في جهودها على هذه المبادئ لتحقيق الذات الكامل لكل انسان في ظل نظام ديمقراطي وتضامن اجتماعي . ولهؤلاء الذين أتاحت لهم الفرصة لزيارة بييرو وشاهدوا مناخ الحرية السائد في بلدي لا يمكنهم سوى أن ينددهوا للروايات العرضية التي تصل الى المجتمع الدولي والتي تبدو متناقضة مع الروح التي ترمي الى الاحترام الحقيقي لكرامة الانسان اليوم في بلدي .

وفي المجال الدولي فان بييرو قد سعت بصورة متزايدة لتحقيق توطيد وشائج العلاقات مع كل البلدان المجاورة وتلك الصلات التي توليها اهتماما خاصا في اطار سياستها التقليديّة المتمثلة في احترام حقوق الآخرين وغيبتها للدفاع عن حقوقها الأساسية .

ان بييرو قد واصلت مشاركتها بنشاط في عمليات التكامل والتعاون الاقتصادي الاقليمي . ان حكومتي قد أيدت وساهمت باصرار احياء مجموعة الأنديز وتعزيز تجمّع أمريكا اللاتينية للتكامل فضلا عن التعاون والتشاور الاقليمي في اطار النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية . وهذه المؤسسات توليها بييرو أكبر أهمية من أجل تعزيز وحدة أمريكا اللاتينية كرد فعال على الاحباطات والاجراءات الاقتصادية غير العادلة التي عاشها الاقليم في مجموعته وبعض البلدان بصورة خاصة أثناء أزمة جنوب الأطلنطي .

وفضلا عن هذا ، ولدفع التكامل والتعاون بين أمريكا اللاتينية فانه من الضروري أن ننظم هذه المنطقة على نحو عضوي . وفي هذا الصدد ؛ فان طريق بوليفار يانا السريع الذي يخترق الغابة والذي أنشئ بمبادرة من الرئيس بيلوند تيري والذي حظي بتأييد كبير من دول أمريكا اللاتينية يعتبر في مرحلة متقدمة الآن لاتمامه . ومن نفس المنطلق فان الرئيس بيلوند تيري قدّم

المشروع الطموح لوصول مستجمعات الأمطار الرئيسية الثلاث التي تتجمع فيها المياه في جنوب قارة أمريكا اللاتينية . وهو مشروع سوف يجعل من الممكن نقل أحجام كبيرة من البضائع والخدمات والمسافرين في قلب منطقتنا . ان حكومتي على ثقة من أنه بعد الاجتماع الفني الذي عقد بشأن وصل مستجمعات الأمطار الذي عقد في العام الماضي في ليما سوف نكون قادرين على أن ننفذ ذلك في وقت قريب . ومن جانب آخر فان مشروع انشاء ممدوق ائتماني لدفع التعاون الفني الأفقي مع بلدان أمريكا اللاتينية الوسطى والكاريبي الذي عرضته في الجمعية العامة في العام الماضي قد حظي بتأييد كبير من بلدان هذه المنطقة ومن ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي . ويحدونا الأمل في أن هذا الممدوق سوف ينشأ في المستقبل القريب

وبالمثل ، فان بلدي يشارك في المداولات اللازمة المتعلقة بالنظام المشترك بين بلدان أمريكا اللاتينية واننا نعتقد أنه من الملح أن نعيد تأكيد القدرة على العمل الجماعي بين البلدان في المنطقة حيال الدولة الوحيدة التي لها مصالح دولية واسعة النطاق . وان هذا العمل يجب ألا يؤدي الى استبعاد من أى نوع ، وانما ينبغي أن يؤدي الى تعريف واضح لمصالحنا ، والى تمثيل أفضل والى الدفاع عن هذه المصالح في المحافل على مستوى القارة والمستوى الدولي .

ان عدد الأوضاع الشائكة في العالم يتزايد ومن المفارقات أن جميع المشاكل التي أصبحت تعدّ تقليدية لم يتم التغلّب عليها بعد . ان تدهور الموقف يضرّ كثيرا بالأمم المتحدة . ويبدو أن النداءات المتكررة للدول التي تحثّها على العمل وفق مبادئ الميثاق لم تعد كافية . وقد بسّات ضروريا الحيلولة دون شيوع هذا المسلك المعيب .

ان العناصر الأساسية لهذا الوضع تتمثل في : الاتجاه الباعث على الخطر لتجاهل التزامات القانون الدولي وبصورة خاصة الالتزام بالامتناع عن اللجوء الى العدوان أو الى استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ؛ وسياسات القوة والحفاظ على مناطق النفوذ أو السيطرة ؛ والتدخل فسي الشؤون الداخلية للدول ؛ واستحالة البدء بعملية لنزع السلاح ؛ والنتائج المحبطة للدورة الأولى الاستثنائية للجمعية العامة المكرّسة لنزع السلاح ؛ والصعوبات التي تحول دون انشاء نظام اقتصادى دولي جديد ، والصعوبات التي نجابها في الانتهاك من عملية تصفية الاستعمار ؛ وسياسات الفصل العنصرى والتفرقة العنصرية وأزمة الأمم المتحدة .

لقد قدّم الأمين العام الينا تقريراً وسوف تدرك جماهير شعوب العالم أهمية هذا التقرير ومداه ، ان هذا التقرير يلخّص الدواعي الحقيقية لقلق الشعوب ويبين الحاجة ، في الظروف الحالية المشيرة ، الى الاستماع الى صوت المنطق واحترام القيم المعنوية .

وستدرس جمعيتنا العامة مختلف جوانب التقرير وستناقش الاقتراحات التي يحتويها وسوف تستخلص منه الدفعة الجديدة التي تحتاجها منظمنا من أجل عمون السلم وتحسين أحوال البشر والحيلولة دون انهيار هذه المنظمة وهي الحافظ الأمين للمثل العليا ، تلك المثل التي تخرج عن نطاق قدرتها والتي تفتقر حكوماتنا الى الارادة اللازمة لتنفيذها .

ان النتائج الهزيلة لقرارات مجلس الأمن تضطرننا الى التساؤل عما اذا كانت الدعامات والمبادئ التي بنيت عليها هذه المنظمة قد تجاوزتها الأحداث .

ومن المطلوب القيام بعمل دبلوماسي متضافر على أعلى مستوى ، بالشكل الذى اقترحه الأمين العام ، أو باتّباع أى منهج آخر يضمن استخدام المزايا السياسية الممنوحة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن من أجل الوفاء بالتزاماتهم المتعلقة بالسلم والتعاون الدولي بشكل فعّال . والا فانه سيكون من الضروري النظر في ادخال تعديلات على الميثاق .

لذلك فاننا نأمل في أن يشجع اصرار الأمين العام على عرض الأمور كما يراها هو وليس كما نحب أن نراها نحن على فتح باب المناقشة من أجل تجديد منظماتنا لأن شعوبنا يقلقها همّ ذو شقين ، الأول هو البقاء اليومي في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية قاسية ، والثاني هو بقاءها كنوع في مواجهة احتمالات متزايدة لقيام صراع نووي .

ولقد استرعت منطقتنا انتباه هذه الجمعية الى مسألة جزر مالدينا . ومعروف للجميع أننا نؤيد مبادئ تصفية الاستعمار في جزر مالدينا ، ونؤيد مطالب شقيقتنا جمهورية الأرجنتين في السيادة على ذلك الأرخبيل . وقد تمت الدعوة الى ذلك أيضا في قرارات الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية وإعلانات حركة عدم الانحياز . وان بيرو في التزامها بالتفاني من أجل السلام تبذل جهودا مكثفة ودؤوية من أجل إيجاد حلول تفاوضية لهذا النزاع وستواصل تأييد المفاوضات بين الأرجنتين والمملكة المتحدة بوساطة الأمين العام .

وفي أمريكا الوسطى هناك نزوع متزايد الى المواجهة كما أن أشكال التدخل الأجنبي والاستقطاب السياسي والكفاح المسلح في الداخل والخارج تضاعف من المصاعب الكبيرة التي تواجهها شعوب المنطقة . ويتطلب الأمر أن تحاول الدول ، من داخل المنطقة وخارجها ، تقديم دعمها الصريح لتنمية هذه المنطقة ، بدلا من أن تحاول ، لأسباب أيديولوجية ، اختيار الطريقة التي ينبغي للآخرين اتباعها في تنظيم أنفسهم .

ويؤسفنا بالغ الأسف التدهور الذي طرأ على الوضع في الشرق الأوسط مؤخرا . لقد عبرنا عن اعتراضنا على التدخل في لبنان واستخدام أراضيه في الأغراض العسكرية ، مما يعد انتهاكا لاستقلال لبنان وسيادته ، واستمرارا لسياسات القوة وارتكاب جرائم إبادة الجنس ضد الشعب الفلسطيني .

وأمام هذا المحفل العالمي ، وباسم حكومة وشعب بيرو ، أؤكد مرة أخرى ادانتنا ، كأقوى ما تكون الادانة ، لهذه الأعمال التي تنتهك أبسط مبادئ التعايش السلمي ، كما عبر عن ذلك بالفعل رئيس وزراء بلادي .

ان التطورات الأخيرة قد أظهرت بوضوح أن مسألة فلسطين تشكل العنصر الرئيسي في أزمة الشرق الأوسط .

ولأسباب تتعلّق بالمبدأ كما تتعلّق بالتاريخ والعدالة ، نرى أنه من الضروري أن يمارس الشعب الفلسطيني ما للشعوب جميعا من حقوق غير قابلة للتصرف وهي الحقوق التي اعترفت بها هذه المنظمة .

واننا نؤكد ، من جديد ، نداعنا لجميع أطراف النزاع للتعاون في السعي من أجل إيجاد تسوية شاملة حاسمة تراعي حقوق جميع شعوب المنطقة في اطار القرارات ذات الصلة لمجلس الأمن والجمعية العامة .

وبالنسبة لمشكلة كمبوتشيا فان استقرار ورفاه جنوب شرقي آسيا يرتبطان بحل هذه المشكلة . ان بييرو عضو في اللجنة المخصصة المعنية بالمؤتمر الدولي بشأن كمبوتشيا . ونحن نأمل أن تسفر القواعد المرعية في الجمعية العامة ، برعاية الأمين العام ، الى تسوية تفاوضية .

واننا نؤيد الخطوات التي اتخذها الأمين العام فيما يتصل بفلسطين وقبرص . وعن طريق الارادة السياسية للأطراف المعنية وحدها سيكون من الممكن تحقيق اتفاقات عادلة متوازنة تفترض، كما في حالة كمبوتشيا ، انسحاب القوات الأجنبية وتقرير مصير الشعوب المعنية . وتأمل بييرو في أن يتم حل مسألة كوريا بالوسائل السلمية المتفاوض بشأنها بين الأطراف المعنية .

هذا ، ولا يزال النضال مستمرا من أجل الاستقلال في الأقاليم التي لم تتخلص من الاستعمار حتى الآن . ويجب انقاذ ناميبيا من الاحتلال غير الشرعي الذي تعاني منه . ان بييرو، وهي عضو نشط في اللجنة الخاصة بمناهضة الفصل العنصري ، تدين هذه الممارسة وهذا التعدي على الكرامة الانسانية وترفضهما .

ان المشروع الجديد للاتفاقية الخاصة بقانون البحار هي نتاج جهد طويل مضمّن للتوفيق بين حقوق ومصالح البلدان وبين الحقائق المختلفة ، وذلك من خلال قواعد عالمية تضمن الاستخدام الرشيد لمناطق المحيطات ، ليس كأداة للهيمنة ولكن كأداة لتحقيق العدالة والسلم والأمن والتعاون والتنمية والرفاهية للشعوب جميعا .

يجب على كل دولة أن تقيم مزايا نظام قانون يؤدي احترامه وتطبيقه الى حماية المصالح الأساسية داخل وخارج المناطق الخاضعة لولايتها الوطنية .



وتقوم حكومتي بهذا التقييم في ضوء أحكام دستورنا وقوانين جمهوريتنا. ولكونغرس بلدي وحده سلطة اتخاذ قرار بالموافقة أو بعدم الموافقة على المعاهدة . وفي نفس الوقت سنتابع باهتمام شديد بيانات الحكومات الأخرى ، أملا في أن تسود ارادة العدالة والانسجام الدولي . وستواصل بيرو الدفاع عن حقوق السيادة والسلطة على المياه الملاصقة وباطن أرضها ضمن حدود ٢٠٠ ميل ، من أجل الأغراض المتوقعة منذ ١٩٤٧ ، كجزء من اقليمها البحري ودون المساس بحرية الاتصال الدولي . وعلاوة على ذلك فاننا لن نتخلى عن الدفاع عن القواعد الواردة في اعلان المبادئ الذي تم التوصل اليه عام ١٩٧٠ ، والذي أدمج في الاتفاقية الجديدة التي تنص على ان قاع البحار ومواردها خارج حدود السيادة الوطنية تشكل تراثا مشتركا للبشرية ، ولا يمكن ان تستغل الا لصالح جميع البلدان ، بمقتضى نظام وآلية دوليين . واننا سنعتبر غير قانوني أي استخدام لمنطقة دولية من قاع البحار من جانب دول اعتمدت تشريعات من جانب واحد أو أبرمت اتفاقات متبادلة تتناقض مع مبادئ الاتفاقية استخداما غير قانوني . ونحن على ثقة من ان هذه الدول ستحجم عن سلوك مسلك تترتب عليه عواقب وخيمة ، في مبدان القانون الدولي وفي تنمية التعاون الودي فيما بين البلدان ، وفي السياسات المطبقة في مجالات أخرى من مجالات المحيطات .

كانت نتائج الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح محيطية للجزيرة . ان ليس فقط لم يتحقق اي تقدم في مجال ما تم الاتفاق عليه في الدورة الاستثنائية الاولى ، بل حتى توافق الآراء الذي تم التوصل اليه عام ١٩٧٨ أصبح موضع تحدد . ومن الضروري جدا ان تشارك جميع البلدان في المجتمع الدولي ، وبصورة خاصة الدول النووية ، في بذل جهد جديد لا حراز تقدم في حل المشكلة المعقدة لنزع السلاح . وستواصل بيرو من جانبها بذل جهودها على المستويين الدولي والاقليمي على السواء ، لتقليل نفقات التسلح ، وحماية امريكا اللاتينية والأقاليم الأخرى من العالم النامي من التهديد النووي ، اقتناعا منها بأن الهدف من نزع السلاح يمكن بلوغه عن طريق مناهج تأخذ في الاعتبار مصالح الاطراف كافة .

ونحن نشهد تدويرا يوميا في فرص المفاوضات الدبلوماسية والاتفاق السياسي . وفي ضوء ذلك ، يترتب على حركة بلدان عدم الانحياز القيام بدور واضح . إذ ان أهدافها والاسباب التي أدت الى وجودها بصفتها عاملا مستقلا في العلاقات الدولية ، أصبحت مناسبة وأكثر أهمية ، في ضوء الصورة الكئيبة التي نواجهها في كل أرجاء العالم .

ان الوضع الاقتصادي الدولي في منتهى الخطورة ، فالتضخم والركود مازالا يمثلان المظهرين الرئيسيين للأزمة ، التي لم تعد مجرد تباطؤ في دورة الأعمال . وحقيقة أننا جميعا متأثرون بهذه الازمة تعادلها حقيقة أخرى هي أننا لم نتأثر بها بنفس القدر . والبطالة هي أشد النتائج الاجتماعية خطرا للأزمة الاقتصادية الدولية ، ولكن البلدان النامية ، بخلاف البلدان المصنعة ، تجد صعوبة في توفير المساعدة للعاطلين عن العمل . واستمرت أسعار السلع الرأسمالية في الارتفاع بصورة عكسية بالنسبة الى أسعار المواد الأولية . وأصبحت كلفة تمويل مشاريع التنمية تزداد باستمرار ، كما أصبح الحصول على الاموال صعبا . وبدأت البلدان المتقدمة صناعيا - وبعضها متقدم أكثر من غيره - في فرض حواجز تعريفية وغير تعريفية تتناقض مع روح التجارة الحرة التي تدافع عنها . ويشكل تراكم الديون الخارجية ، لكل البلدان سواء كانت مصنعة أم نامية ، عبئا ويهدد ليس فقط تقدمها الاقتصادي ، بل كذلك استقرار نظام التمويل الدولي ذاته .

ليس بالامكان ان نترك الامور على ما هي فترة أطول . فالأزمة الاقتصادية الدولية هي نتيجة لصعوبات النظام السياسي والاجتماعي الشديدة التي يعاني منها المجتمع الدولي . ويمصاحب الشعور بالضرورة الآنية الذي يسود شعوب العالم كافة الشعور بخيبة الامل العميقة تجاه انعدام التفهم والعجز ، اللذين اظهرتهما الحكومات في البحث عن مناهج مشتركة لتلطف الحالة المثيرة التي تواجهها .

يجب ان نمنع اليأس من ان يخيم علينا ، ويجب ان نزيل التوتر من أجل أن نسهل حل المشاكل الخطيرة التي تؤثر تأثيرا مباشرا على السلم والامن الدوليين . وعلى جميع أعضاء المجتمع الدولي بذل أقصى الجهود للتوصل الى حد أدنى من توافق الآراء يتيح لهم تنشيط الاقتصاد العالمي ، ويحول في نفس الوقت دون عودة التضخم .

ولهذا فاننا نعتبر من المستصوب وضع خطة عالمية اقتصادية للطوارئ، تشارك فيها جميع الدول والمنظمات الدولية دون تمييز او استبعاد ذاتي . وفي هذا الصدد ستقدم حكومتي باقتراح الى هذه الدورة للجمعية العامة للاعتماد الفوري لهذه الخطة ، بغية وضع اللجنة الاولى في بنية انتعاش الاقتصاد العالمي .

وفي نفس الوقت يجب ان نواصل جهودنا لارساء النظام الاقتصادي الدولي الجديد . ويجب ان نشدد على ان البدء في المفاوضات العالمية يشكل ضرورة لا بد منها للمجتمع الدولي بأسره من أجل أن نعيد بناء نظام العلاقات الاقتصادية الدولية غير المتوازن من الأساس .

وتعترف حكومتي بالموقف الذي اتخذته البلدان المتقدمة النمو في اجتماع قمة فرساي ، وهي مستعدة للتعاون ، بتناسق مع بقية البلدان الاعضاء في مجموعة ال ٧٧ ، في تعريف توافق للآراء يسمح بالشروع ، في أقرب وقت ممكن ، في المفاوضات العالمية . ونظرا للعجالة التي تقتضيها الظروف الراهنة ، تعرب حكومتي عن أملها في ان تصيغ هذه الدورة للجمعية العامة قرارا يحدد شروط البدء في المفاوضات العالمية .

وتدرك بيرو كذلك أهمية عقد الدورة السادسة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في العام القادم في بلغراد . وتجعل المشاكل الخطيرة التي تواجهها البلدان النامية من المحتوم ان يحرز هذا المؤتمر نتائج محددة ، خاصة في ميادين السلع الاساسية ، والتجارة والعملية والتمويل الهامة .

وتؤكد بيرو من جديد دعمها للبرنامج المتكامل للسلع وصندوقه المشترك ، باعتباره الجهاز المركزي لتنظيم التجارة الدولية لهذه السلع .

ان بلدى كعضو في فريق الـ ١٨ الاستشارى ، يشارك في الترتيبات الخاصة بالاجتماع الوزارى للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ( مجموعة "غات" ) في تشرين الاول / اكتوبر من هذا العام . واننا نجد أنه من الضرورى أن يولى هذا الاجتماع أولوية لمصالح البلدان النامية بالنظر الى الفوائد المخفضة التي تحصل عليها نتيجة للمفاوضات التجارية متعددة الاطراف ، مع مراعاة أنها يجب ألا تؤثر على عملية المفاوضات العالمية الشاملة .

ترغب بيرو في أن تعيد تأكيد الأهمية الكبرى للتعاون فيما بين دول الجنوب بالنسبة للبلدان النامية وهي تؤيد دون تحفظ تنفيذ برنامج العمل للتعاون الاقتصادى بين البلدان النامية الذى اعتمد في كاراكاس في آيار/ مايو من العام الماضى . وفي هذا الاطار فاننا نؤيد العقد الفورى لاجتماع بهدف انشاء نظام عام للافضليات بين البلدان النامية كوسيلة عملية وفعالة لدعم روابطنا وطلاقتنا الاقتصادية .

سوف تحتفل جمهوريات أمريكا في العام المقبل بالعيد المائتين لميلاد المحرر سيمون بوليفار ، مؤسس الامم ، وهو رجل عصره ورجل عصرنا . ونود أن تسود أعمال حكومات اليوم روح الحرية والعدالة التي نادى بها ونشيد بذكراه وعمله بدرجة كبيرة يستحقها .  
تعقد هذه الدورة السابعة والثلاثون للجمعية العامة للأمم المتحدة في ظروف صعبة ذات طابع خاص . لقد انقضت سنوات عدة منذ شهدنا أزمة اقتصادية مثل التي نشهد ها اليوم حيث سادت مظاهر القلق والشك والرهبة في العلاقات بين الدول ، كما ساد الاحباط بين شعوبنا .

لقد أعرب بلدى عن تصميمه على السلم والدفاع عن مبادئ القانون والوفاق الدولى الذى يجب ألا نتنازل عنه . اننا نؤمن بأن الطريق الوحيد الذى يمكن أن نواجه به المشاكل الملحة للبشرية ونغلب عليها هو طريق المفاوضات كما نود أن نجدد ايماننا بالامم المتحدة كأعلى محفل بين الامم . لكل هذه الاسباب ، نود أن نعلن أن بيرو لن تدخر وسعا لكى تضمن أن تكون هذه الجمعية مختلفة من الناحية النوعية ، وفعالة وأكثر التزاما بأهداف التوفيق والتنسيق والسلم والحرية والقانون والعدالة .

السيد ستراي ( النرويج ) ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : السيد الرئيس  
اسمحوا لي في مستهل بياني أن أتقدم لكم بالتهنئة على ذلك المنصب الرفيع ، منصب رئيس  
الجمعية العامة .

لقد شهدنا خلال الاعوام القليلة الماضية ترديا خطيرا في المناخ السياسي الدولي .  
فان التوترات بين الشرق والغرب تكتسب أهمية خاصة ، لأن العلاقات بين الشرق والغرب  
لا تزال تلعب دورا أساسيا في صياغة العلاقات الدولية . ولكن هناك أزمت ذات عواقب  
خطيرة ، برزت أيضا في مناطق أخرى من العالم .

ومهما كانت امكانيات الانسان الحديث لخلق ظروف ايجابية للحياة تبشر بالخير ،  
فانه يتحتم علينا مع ذلك أن نعترف بأننا لم نتمكن بعد من التصدي للعديد من التحديات  
الاساسية للعالم المعاصر ، في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية . وتتمثل  
أشد التطورات اثارا للقلق في الاتجاه المتزايد الى استعجال القوة في العلاقات الدولية .  
وتعد الاحداث في لبنان وفي أفغانستان وجزر فوكلاند ( مالديناز ) أمثلة واضحة على  
هذا .

عندما تشكل المنازعات بين الأمم تهديدا على السلم والامن الدوليين ، فاننا نحتاج  
الى أجهزة دولية يمكن أن تتدخل لوقف تصاعد مثل هذه النزاعات الى حرب صريحة . اننا  
بحاجة الى أجهزة يمكن أن تعزز التسويات السياسية والسلمية للنزاعات ، وقد أنشئت الأمم  
المتحدة لخدمة هذه الاغراض . ومع ذلك فان الامم المتحدة لا تستخدم دائما بالطريقة  
المقصودة في الميثاق ، وعندما تستخدم ، فاننا نشهد عدم اكتراث بما تطالب به وتدعو  
اليه وبتوصياتها وقراراتها .

تسبب هذه التطورات ضررا لكل من الامم المتحدة وأعضائها من الدول . لقد اعتبرت  
النرويج الامم المتحدة دائما حجر الأساس لسياستها الخارجية ولذلك فنحن نأسف لهذا  
التطور . وفي تقريره السنوي لأعضاء الامم المتحدة ، يبرز الامين العام هذا الموقف تماما .  
ونحن نقدر تمام التقدير عرضه المباشر والصريح والبناء للمشاكل .

لقد القى الميثاق على أجهزة الأمم المتحدة مسؤوليات محددة ومتوازنة تماما لممارسة عمل مستقل . وانما الامر يرجع لنا نحن الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، من أجل الاستخدام البناء للأجهزة المنصوص عليها في الميثاق بغية تعزيز القضايا المشتركة للمجتمع الدولي .

لقد شهدنا عبر السنوات اتجاهها مقلقا لاستخدام المنظمة لأغراض الدعاية السياسية وتوجيه الادانات بدلا من السعي من أجل تحقيق حلول بناءة للمشاكل التي نتعرض لها .

ان الدول الاعضاء يتعين عليها أن تبحث ما اذا كان هذا يتواءم مع رغبتنا في تطوير الأمم المتحدة لكي تكون أداة لتسوية الخلافات والحفاظ على السلم والأمن الدوليين . ويلفت الامين العام في تقريره انتباهنا أيضا الى المشكلة ذاتها عند ما يذكر أن المناقشة العامة التي يمكن أن تتسم دائما بالطابع البلاغي والخطابي وتميل الى المواجهة ، لا تكفي في حد ذاتها ولا يمكن أن تقدم بديلا عن المفاوضات الجدية .

لقد تقدم الامين العام في تقريره بمجموعة من الاقتراحات حول كيفية مواجهة المشاكل التي تواجه المنظمة الآن . وسوف أذكر منها ما يلي بصفة خاصة .

يقترح الامين العام ، كخطوة أولى هامة ، التزاما واعيا مجددا من جانب الحكومات بالميثاق . واستجابة لهذا تؤكد مرة أخرى التزام النرويج .

كما يطالبنا الامين العام بأن نعيد صياغة مفهوم العمل المشترك من أجل السلم والا من في اطار الميثاق . وتتفق حكومة النرويج معه في هذا كما أننا على استعداد للتعاون معه لاستكشاف الطرق والوسائل حتى يمكن تحقيق هذا الهدف .

يحثب الامين العام على مجلس الامن ويقترح ان مجلس الامن لا بد وأن يرصد بشكل فعال المواقف الخطيرة واذا لزم الامر يبادر باجراء محادثات مع الاطراف المعنية قبل أن تتفاقم وتتحول الى أزمات . وسوف ندعم الدور الأكثر فعالية للأمين العام في اطار المادة ٩٩ من الميثاق لعرض المواقف المحتملة الخطورة على المجلس . واننا نجد أن اقتراحه الذي يقضي بتطوير قدرة أوسع نطاقا وأكثر منهجية لتقصي الحقائق في المناطق المحتمل وقوع النزاع بها مفيدا للغاية ، ونتطلع الى اجراء محادثات حول تعزيز هذه القدرة .

ويطلق الأمين العام أيضا على عمليات حفظ السلام. وكيلد يسهم في قوات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٥٦ ويسهم حاليا في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، لدينا اهتمام مباشر بهذا الجانب الحيوي من أنشطة الأمم المتحدة . ولذلك فنحن نؤيد بقوة توصية الأمين العام للدول الأعضاء وخاصة أعضاء مجلس الأمن بالقيام على وجه السرعة بدراسة الوسائل التي يمكن بواسطتها تعزيز عطياتنا الخاصة بحفظ السلم . ونحن غير مقتنعين بأن زيادة القدرة العسكرية لهذه العمليات أو سلطاتها تعتبر خيارا يكتب له البقاء . ولكننا نجد أن الاقتراح الخاص بتعزيز سلطة عمليات حفظ السلم من طريق توفير شكل ما من الضمانات هام جدا .

أود أن أذكر جانبا أخيرا يتعلق بدور الأمم المتحدة . ولعل اعظم قوة للأمم المتحدة تتمثل في تابعها العالمي . فالنرويج قد اعتبرت دائما مبدأ العالمية ذا أهمية رئيسية بالنسبة لسلطة الأمم المتحدة . وسوف نستمر في القيام بذلك . وفي هذا الصدد أود أن أؤكد على القلق والاحتجاج القويين لحكومة بلادي فيما يتعلق بالتصويت الذي جرى في الاسبوع الماضي في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، بعدم قبول وثائق التفويض الخاصة بوفد اسرائيل . مثل هذه الخطوات سيكون لها مضاعفات سلبية على المناخ العام لمنظومة الأمم المتحدة .

ان رد الفعل في النرويج على التقارير الأخيرة عن المذبحة التي راح ضحيتها الأطفال والنساء والرجال من اللاجئين الفلسطينيين في بيروت تميز بشعور الصدمة والاشمئزاز. وتشاطر حكومتي الادانة الدولية لهذه المذبحة . ان مثل هذا العمل القاسي يظهر بوضوح كيف يمكن للمعدوات والكراهية أن تتطور بين مجموعات متعنتة في المنطقة . ان هذا العمل يبين بشكل اكثر وضوحا الحاجة الملحة للتوفيق الودائي في لبنان والحل الدائم والشامل لنزاع الشرق الأوسط بصفة عامة . وفي ظل الظروف الحالية نعترف أن هذا امر بالغ الصعوبة . ولن يصبح ممكنا الا اذا كانت جميع الأطراف المعنية على استعداد لبدء روح الاعتدال والتسامح .

وتؤيد النرويج تأييدا تاما جميع قرارات مجلس الأمن التي صدرت خلال الشهرين الماضيين الأخيرة بشأن لبنان . ونحث جميع الأطراف على احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية للبنان .

كذلك فاننا نسلم بالامتثال المشروع بأمن دولة اسرائيل . ان الاحداث التي جرت قبل ٦ حزيران /يونيه من هذا العام لا تبرر ، مع ذلك ، الخزو الواسع النطاق الذي قامت به اسرائيل بعد ذلك . ان كل الدول في المنطقة ، اسرائيل وجيرانها ، ينبغي ان يكون لها الحق في ان تعيش في سلام داخل حدود آمنة محترفة بها . ولن يكون هناك حل عادل ودائم لنزاع الشرق الأوسط ما لم يحترم هذا المبدأ احتراماً تاماً .

ان تحقيق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير ، يحظى بنفس الأهمية . وهذا يتضمن انسحاب اسرائيل من الاراضي التي احتلتها في ١٩٦٧ . وهذا يتضمن أيضاً مشاركة ممثلي الشعب الفلسطيني في المفاوضات بشأن حل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها . ان الاجراء الخاص بتحقيق تقرير المصير للفلسطينيين يجب ان يقوم من طريق المفاوضات .

ورغم الاحداث، المساوية للأسابيع القليلة الماضية لا حدثنا بعض العلامات المشجعة لتطور ايجابي نحو التوصل الى الحل السلمي والشامل للنزاع . ان الخطة التي وضعها رئيس الولايات المتحدة في مطلع هذا الشهر للتسوية الأكثر شمولاً لمشكلة الشرق الأوسط، وعلى وجه خاص المسألة الفلسطينية ، قد رحبت النرويج بها كأسهام هام كبير في عملية السلم . ان المبادئ التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر القمة العربي في فاس بالمغرب في بداية هذا الشهر لحل الأزمة تعزز اقتناعنا بأن هناك جهوداً جادة لحل النزاع في الشرق الأوسط . هناك عدة مشاكل دولية ملحة اخرى مدرجة في جدول أعمالنا .

ففي ناميبيا تدخل الجهود المستمرة للتوصل الى تسوية سياسية تفاوضية في مرحلة حاسمة . وتدعم النرويج بقوة هذه الجهود ويحددنا الأمل الصادق في انها سوف تنجح بحيث يمكن لنا ميبيا أن تحصل على استقلالها خلال عام ١٩٨٢ .

وفي جنوب افريقيا ان النظام اللاانساني للفصل العنصري ما زال مستمرا . ان النرويج مع بقية بلدان الشمال سوف تواصل بحث الطرق والوسائل لممارسة الضغط على حكومة جنوب افريقيا حتى يمكن اجراء التخييرات الضرورية والحتمية بالوسائل السلمية .



وفي أفغانستان مازالت الحرب المأساوية مستمرة . ان الاتحاد السوفياتي تقع عليه مسؤولية ثقيلة لتجاهله القرارات الواضحة من جانب الأغلبية العظمى في هذه الجمعية بسحب قواته العسكرية . يجب ان يمنح الشعب الافغاني الحق في تحديد مستقبل بلاده دون تدخل خارجي . وتدعم النرويج الجهود التي يقوم بها الأمين العام لحل هذا النزاع . وفي كمبوتشيا ان الجهد الانساني الضخم لوكالات المساعدة الدولية ، بقيادة مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) ، قد ساعدت في انقاذ الشعب الكمبوتشي من الموت جوعا . غير ان الاحتلال النييتنامي غير المشروع لهذا البلد ما زال مستمرا . ان النرويج تدعم القرارات والجهود الرامية الى تحقيق تسوية سياسية حتى يمكن للشعب الكمبوتشي الذي طالت معاناته ان يحقق اخيرا استقلاله الحقيقي ، وان يقرر مصيره .

ان الوفد النرويجي سوف يحارب عن موقف حكومتي حول هذه المسائل وغيرها من المسائل الهامة الواردة في جدول اعمالنا بتنصيل اكثر في مرحلة تالية . ومع ذلك نأجد من الضروري ان اتقدم ببعض الملاحظات حول موقف حكومتي من ثلاث من اكثر القضايا حيوية التي تواجه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي وهي مشاكل نزع السلاح ، وقضية حقوق الانسان ، والحوار بين الشمال والجنوب .

ان الرقابة على السلاح ونزع السلاح قد تم تناولهما بشكل مستفيض في الامم المتحدة خلال الدورة الاستثنائية لهذا العام . ورغم النتائج الايجابية لبعض المسائل العامة فان الدورة الاستثنائية الثانية لنزع السلاح التي عقدت في هذا الصيف لم تنجح في تطوير الوثيقة الختامية الهامة للدورة الاستثنائية الأولى لنزع السلاح في ١٩٧٨ . ومع ذلك فلا ينبغي ان نسرع لهذا بأن يقوض مزيمتنا على الاستمرار في العمل من اجل الرقابة على التسليح ونزع السلاح داخل الاطار العالمي الذي تمثله الامم المتحدة .

ان العطية التداولية في الامم المتحدة يجب ان تكون واقعية . فلا يمكننا ان نفرز اتفاقا في غيبة توافق الآراء . ولن يضمننا اختلاف الآراء من السعي الى اتفاق . وما لم ننجح في التوصل الى توافق في الآراء هنا ، فان قدرتنا على اجراء مفاوضات خارج هذه القاعة ستكون تأصرة .

تعلق النرويج أهمية كبيرة على متابعة الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . ونحن عاقد والعزم على تقديم اقتراحات لتعزيز الأجهزة في مجال المفاوضات متعددة الأطراف والبحث ، بما في ذلك توسيع حدود اللجنة نزع السلاح .

وعلاوة على ذلك ، فان النرويج مع بقية بلدان الشمال ، تود ان ترى عملا طموحا تتغذاه هذه الجمعية فيما يتصل بالدراسة الخاصة بنزع السلاح والتنمية .

وينبغي لمناقشتنا المتواصلة دايمة دورة الجمعية العامة والمتعلقة بهذه المتابعة ان تتناول نطاقا واسعا من المسائل . ومهما يكن من ، فاني أود في هذا الوقت ان أتقدم ببعض الملاحظات المتعلقة بالأسلحة النووية والتقليدية .

ينبغي ايلاء الأولوية للقضايا التي تتعلق بنزع السلاح النووى . ان منع التكديس الرأسى للأسلحة النووية والانتشار الأفقى لمثل هذه الأسلحة على السواء يحد تحديا عظيم يواجه مجتمع الأمم اليوم ، وهناك رابطة واضحة بين هاتين المهمتين .

وفي هذا الصدد ، فان المفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى والتي تجرى في جنيف بشأن تخفيض الأسلحة النووية الاستراتيجية (ستارت) والقوات النووية المتوسطة المدى (إنف) لها مغزى خاص . ان أملنا وهدفنا بأن تؤدى محادثات (ستارت) الى خفض كبير فى الأسلحة النووية الاستراتيجية على كلا الجانبين . وفيما يتعلق بمفاوضات القوى النووية المتوسطة المدى ، فان النرويج ستؤيد ، كخطوة أولى ، الازالة التامة للقذائف الأمريكية والسوفياتية المتوسطة المدى ذات القواعد البرية .

ان التقدم في هذه المحادثات سوف يوفر في رأينا حافزا جديدا لجهودنا لوقف انتشار الأسلحة النووية الى بلدان كثيرة . ان نزع السلاح النووى يرتبط ارتباطا وثيقا بالمحادثات الجارية المتعلقة بمعااهدة الحظر الشامل على التجارب . وتعلق النرويج أهمية كبرى على الأنشطة التي تقوم بها لجنة نزع السلاح في هذا الصدد . وسوف تواصل مشاركتها في هذه الأمور .

ان اهتمامنا بالحاجة الى وقف انعكس اتجاه تكديس الأسلحة النووية ينبغي ألا ينسىنا التاورات في مجال الأسلحة التقليدية والقوة التدميرية المتزايدة للأسلحة التقليدية . ولذلك فان مشاكل الأمن لا تقتصر فقط على الأسلحة النووية ، وانما تشمل أيضا الأسلحة التقليدية .

ان التقدم الحقيقي نحو نزع السلاح يمكن تحقيقه فقط من خلال المفاوضات التي تسفر عن اتفاقات ملزمة يمكن التحقق منها . ان اعلانات النية وحدها المتعلقة بهذه القضايا لا يمكن ان تكون كافية بحد ذاتها .

وفي معرض اختتام ملاحظاتي بشأن نزع السلاح ، أود أن أشير الى ان النتائج الايجابية لهذه المفاوضات يمكن ان تؤدي الى تخفيف حدة التوتر في العلاقات بين الشرق والغرب بصورة عامة .

منذ انشاء الأمم المتحدة تبذل جهود كبيرة لوضع الصكوك الدولية والقواعد لحماية حقوق الانسان . وقد أصبحت وثائقنا الأساسية هي الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، والصحــدان الدوليان ، وأحدهما خاص بالحقوق المدنية والسياسية والآخر خاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية . وبالرغم من هذه الاعلانات وغيرها نواجه يوميا تقارير عن انتهاكات صارخة ومنتظمة لحقوق الانسان الأساسية . وتدل مثل هذه التقارير على ان عددا من الحكومات لا تلتزم بالالتزامات والمبادئ الواردة في هذه الصكوك والاعلانات . وطنينا ان نستغنى ، للأسف ، ان الأجهزة الموضوعية لحماية حقوق الانسان ودعمها ليست كافية .

في ظل هذا الوضع للخلفية ينبغي لنا ان نهتم اهتماما بالغا بضمان تمتع متزايد لكل فرد بحقوق الانسان والحريات الأساسية . وهذه المسألة قد نوقشت لعدد من السنوات في نطاق الأمم المتحدة . وهناك اقتراحات لموسسة تم طرحها . ان انشاء مركز المندوب السامي للأمم المتحدة الخاص بحقوق الانسان ليس سوى مثال من عدة أمثلة على ذلك . وهكذا نجد ان ما يحق النهوض باحترام حقوق الانسان ليس الافتقار الى الافكار ، وانما النقص في الارادة السياسية .

وان نعترف بأن انتهاكات حقوق الانسان يجب ان تكون موضع اهتمام دولي ، فانه من واجب المجتمع الدولي أيضا ان يبدي رد فعل إزاء هذه الانتهاكات اينما تقع ، بغض النظر عن اللون السياسي للنظام المصني . وان تنفيذ مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لا يمكن قبوله كتبرير للمجتمع الدولي بعدم اتخاذ اجراء . واننا لم نستجب بشكل ملائم للانتهاكات المماثلة ، فان صداقتنا سوف يتهددها الخطر . وسوف يتناول وفد بلادى هذه المسائل في مرحلة لاحقة خلال هذه الجمعية العامة ، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالحالة في ايران ، حيث نجد ان انتهاكات حقوق الانسان أصبحت خطيرة للغاية من خلال المحاكمات الدينية والتعذيب والاعدامات التعسفية .

قبل اختتام كلمتي هذه ، أود ان أعقب على أهمية الحالة الاقتصادية الدولية ، ولا سيما الحوار بين الشمال والجنوب .

لقد كانت النتيجة التي تمخض عنها الاجتماع الأخير لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تورنتو هي ان الحالة الاقتصادية الدولية آخذة في التردى وان التوقعات قصيرة الأجل لتحسن الحالة لا تزال قائمة . ان البلدان النامية ذات الدخل المتدني قد تأثرت بشكل خاص من جراء الركود الاقتصادي في البلدان المصنعة . وهناك الكثير من البلدان النامية التي تواجه مشاكل ديون كاسحة ، وان امتدادات ذلك قد تهدد استقرار النظام المالي الدولي . ونرى الاتجاهات الوقائية آخذة في الازدياد وخطورة تآكل النظام التجارى الدولي المفتوح . وان طيف البطالة الواسعة يهدد استقرار وتماسك المجتمع الدولي بوجه خاص بسبب تأثيره على شباب ذلك المجتمع . وفي الوقت ذاته نجد ان المنظمات الاقتصادية والانمائية داخل منظمة الأمم المتحدة تواجه أزمة خاصة بها . وفي بيان مشترك لدول الشمال في اجتماع البنك الدولي ، نجد ان الأهمية الحيوية للمساعدة متعددة الأطراف قد تم تأكيدها فضلا عن ضرورة استمرار البلدان المانحة في تقديم تبرعاتها على الأقل للاحتفاظ بالمستوى الحالي للتبرعات . وأود ان أشير بصورة خاصة ، من فوق هذا المنبر ، الى الموقف الحبيب الذي يواجهه برنامج الأمم المتحدة الانمائي . وانا اطمئن جدا سريحا للمشاكل المالية الراهنة لهذا البرنامج ، فان التخفيضات في المشاريع والمساعدة سوف يكون لها آثار خطيرة على نظام الأمم المتحدة الانمائي برمته .

ان حكومتي عازمة على الاحتفاظ بدور نشط في العمل من أجل نظام اقتصادى دولي جديد . وانا نعتبر ان مفهوم النظام الاقتصادي الدولي الجديد هو انه محاولة ، من خلال المفاوضات الدولية ، لتحقيق استراتيجية موحدة للتشجيع على اقامة علاقات اقتصادية عادلة ومتوازنة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة . ونحن ننار الى ذلك كإليات معاورة للتعاون من شأنها ان تمكن النظام الاقتصادي الدولي من العمل على أحسن وجه لتحقيق النفع المتبادل لجميع الأطراف وبالأنص للبلدان النامية .

وانا سمح باستمرار الحالة الراهنة فيما يتعلق بالحوار بين الشمال والجنوب ، فلن يكسب لها أثر سلبي على العلاقات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية فحسب ، ولكنها قد تزيد من

الاجتهاد الواقع على الاقتصاد الدولي . لا تزال الحكومة النرويجية تعتقد ان الجولة المخططة للمفاوضات العالمية الشاملة تمثل نهجا شاملا ومتكاملا للمشاكل بين الشمال والجنوب ، ويحددوننا الأمل في التوصل الى اتفاق بحيث يمكن لهذه الجولة ان تبدأ خلال هذه الجمعية . ونعتزم أيضا ان نضطلع بدور فعال في الاعداد للاجتماع الوزاري لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "فات") في تشرين الثاني /نوفمبر ، وفي الاعداد لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الإونكتاد) (السادس) المزمع انعقاده في العام القادم في بلخراد . ان التزام النرويج بأهداف التعاون الدولي من أجل التنمية سوف يتجسد في قرار حكومتي بالحفاظ على مساعدتها الانمائية الرسمية بنسبة ١ في المائة من إجمالي الناتج القومي في السنوات القادمة على الرغم من المشاكل الاقتصادية التي تواجه بلدي .

السيد ماكاشن (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ان أشاطر في

التهاني التي قدمت اليكم بمناسبة انتخابكم رئيسا للجمعية العامة .

ويسعدني ان أشرف مرة أخرى بمخاطبة الجمعية بعد فترة بلغت سبع سنوات .

وعلى الصعيد الدولي ان سبع سنوات ليست بالوقت الطويل . ومع ذلك فانه خلال هذه

الفترة فرضت تغيرات عميقة نفسها على المجتمع العالمي - تغيرات أبعدتنا عن الأيام التي اتسمت بالتفاؤل النسبي في منتصف السبعينات .

ويمكن ببساطة أن نذكر أن العالم يواجه أزمة اقتصادية وسياسية حادة . ان الظروف

الاقتصادية العالمية قد تدهورت بحدّة ، الأمر الذي كانت له نتائج قوضت تطلعات جميع الأمم ،

الفنية والفقيرة على السواء . ان الاضطراب السياسي قد دفع المجتمع الدولي نحو عدم الاستقرار

المستمر . وهذه القوى ترتبط ارتباطا وثيقا . والأزمات السياسية تولد آثارا اقتصادية ؛ والاضطرابات

الاقتصادية تولد الاضطراب السياسي .

كيف يمكن ان نرسم طريقا لمؤسساتنا نتجاوزه هذه الفترة من الاضطراب الاقتصادي والتوتر

السياسي الخطير ويخدم مصالح جميع الاعضاء في هذه الجمعية العامة ؟

عندما بدأت مؤسساتنا الحالية ، مثل الأمم المتحدة ، وصندوق النقد الدولي ، والبنك

الدولي ومجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات" ) تشكل ، كان

هناك أمل في الحفاظ على شبكة من العلاقات يمكن ان تسير تعقد التكافل في فترة بعد الحرب

وان تساعد على استقراره . واليوم فان الحاجة الى ادارة التكافل قد أصبح أكثر الحاحا . ولكن

في الأزمة الحالية فان هناك اتجاها مطلقا نحو التقليل من قيمة المؤسسات المتعددة الأطراف

واضعاف الثقة بها . وسبب خضم المشاكل الدولية التي أصبحت أكثر استعصاء على الحل

التقليدية ، فان هناك حملات تشن على المؤسسات التي تتناول هذه الحلول . والأمم المتحدة ،

بصفة خاصة ، أصبحت موضعاً للنقد الكثير .

(وتحدث بالفرنسية)

ولا يمكن ان نفعل ان التكافل هو حقيقة يجب تقبلها ، سواء كانت الأمور جيدة أو سيئة ،

ولا يمكن لأمة وحدها أن تأمل في تسوية مشاكلها . ان تعدد الأطراف - أيا كان الشكل الذي

يتخذ - يمثل أطلنا الأساسي في ان نوابه ، على النطاق العالمي ، المدوان السياسي والاقتصادي الذي يمكن ان ينتج بسهولة عن فترة طويلة من عدم اليقين والخوف .  
ومع ذلك فلا ينبغي ان نترك أنفسنا فريسة للوهم ، ان مصداقية الأجهزة المتعددة الأطراف وفعاليتها تعتمدان على الارادة السياسية للأمم وقادتها ، وعلى الرغبة في التوصل الى استجابة جماعية للمشاكل الوانوية والدولية الخطيرة .  
(وواصل الحديث بالانكليزية)

ان معظم البلدان ، متقدمة النمو ونامية ، تتصدى اليوم للمعدلات المرتفعة للتضخم . ان النمو البطيء أو الراكد ، واختلال موازين المدفوعات الدولية يزيدان من تعقيد مشاكل الديون الخطيرة . ان معدل البطالة المرتفع القياسي في كثير من البلدان يهدد النسيج الاجتماعي والسياسي في مجتمعاتنا ويفذى المشاعر الحمائية . وعلى الصعيد الدولي ان الأزمة الاقتصادية لها آثار مدمرة على احتمالات النمو وعلى المساعدة الانمائية . ان مشاكل خدمة الدين قد وصلت الى أبعاد تفرض ضغطا كبيرا على النظام المالي الدولي .

ان النتيجة تتمثل في اتجاه متزايد نحو الحمائية الاقتصادية . ان الضغوط من أجل الحصول على تخفيف قصير الأمد تعرض النظام المتعدد الأطراف للخطر ، وتضييق من الاحتمالات الأبعد مدى بالنسبة لنا جميعا . ان هذه الضغوط يجب مقاومتها .

ان الاستجابة الجماعية للموقف الاقتصادي الحالي قد نوقشت بشكل مستفيض في الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي / البنك الدولي المقفود في تورونتو . وقد تشجعت من تصميم المشتركين في الاجتماع على معالجة المشاكل الاقتصادية بصفتها أمورا تهتم الجميع وتتطلب عملا مشتركا .

وأود ان أؤكد على موضوعين هاميين . أولا ، حجم الصعوبات المالية التي تواجهها الكثير من بلادنا يجعل من المحتمي ان يكون لدى صندوق النقد الدولي الموارد الكافية لضمان استمرار قيامه بدوره الحيوي في تعزيز الموازنة بين الدول الأعضاء . وهذا هو السبب في ان كندا تؤيد الزيادة الكبيرة في الحصص خلال الاستعراض الثامن .

ثانيا ، ان الموقف الاقتصادي الحالي يعني ان المساعدة الانمائية قد أصبحت أكثر جوهرية لعدد من البلدان النامية ، ومن المهم ان يستمر التدفق الثنائي أو المتعدد الأطراف . ولقد

رحبنا بالاتفاق الذي تم التوصل اليه في تورونتو لضمان مستوى كاف من التمويل خلال فترة التمويل السادسة للمؤسسة الانمائية الدولية .

ان الاتجاه الى التحول الاقتصادي الداخلي يفرض ضغطا على النظام التجاري المتعدد الأطراف . والمشارع الحمايية المتصاعدة بسبب الاضطراب الاقتصادي يجعل من الصعب على جميع الحكومات ان تتغلب عليها ، بما في ذلك حكومتي . ولكن من الأساسي تماما ان نتناول هذه الضغوط بشكل جماعي لتجنب تقويض مجموعة " الغات " . ان هذه المنظمة كانت عاظمة الفائدة في تعزيز النمو الاقتصادي الحالي في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . وأي اضعاف خدائير لمجموعة الغات عن طريق سياسات اضعاف الجيران ستكون لها نتيجة نهائية هي اضعافنا جميعا . ان مجموعة الغات يمكن بل ينبغي تعزيزها .

ان كندا سوف ترأس الدورة السنوية لعام ١٩٨٢ للأطراف المتعاقدة في الغات وستعقد تلك الدورة على المستوى الوزاري في تشرين الثاني /نوفمبر . ونحن نعتبر هذه الدورة اختبارا ذا مغزى لتصميمنا الجماعي على ادارة النظام التكافلي .

ان الانشغال المكثف بالاهتمامات الاقتصادية المحلية يشوش أيضا محاولتنا لمواصلة برامج المساعدة الانمائية . ولكن ماذا ينبغي ان يكون رد فعلنا على حتمية انكماش الموارد ؟ وكيف نواجه الصواب بزيادة تدفقات المساعدات الانمائية ؟

وينبغي علينا جميعا - المانحين الوطنيين والوكالات المتعددة الأطراف على السواء - ترشيد توزيع الموارد المتاحة للحصول على أقصى نتيجة ممكنة . ولا يمكن الحصول على أفضل النتائج من خلال عملية الانتقاء الاجباري الا اذا ركز المانحون على مجالات الخبرة والموارد الوطنية الخاصة . وكندا اختارت ان تركز جهودها على ثلاثة مجالات خاصة تعتمد على خبرة وانية كبيرة . وهذه المجالات هي الغذاء والمجال الزراعي ؛ والطاقة وبالتحديد استكشاف البترول والموارد البشرية \* .

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد ابو الحسن (الكويت) .



وينبغي أن يكون هناك رد آخر على تقلص الموارد يتمثل في الاستخدام الكامل لكل فرصة لتعزيز التعاون في الوقت الملائم . وفي هذا الصدد ، أشعر بخيبة الأمل نظراً لعدم تقديم المفاوضات العالمية منذ اجتماع فرساي . ان كندا تعتقد أن نص القرار التوفيقى الذى أمكن التوصل اليه في فرساي يمثل خطوة هامة في الجهد الرامى الى التوصل الى صيغة للهدوء بالمفاوضات العالمية . ويؤسفني انه لم يمكن التوصل الى أساس لمفاوضات حقيقية .

ان المشاكل الاقتصادية هي أكثر المشاكل ارباكاً ، ومن المحتمل أن تتسم بالخطورة لأنها ترتبط بعدم استقرار سياسي خطير . ان عدم الاستقرار السياسي ينتج عنه آثار تمتد وتتخطى ذلك الاقليم الذى تندلع فيه النزاعات . وفي عالم يتقلص باستمرار ، فان القابلية للتأثر والمآسى المحلية تؤدى الى قلق مشترك لنا جميعاً .

(ثم تكلم بالفرنسية)

لقد شاهدنا ذلك الصراع العنيف والطويل في لبنان ، وأهوال مذبحه الفلسطينيين منذ عشرة أيام فقط . هذه الأحداث الرهيبة تبين لنا بشكل صارخ ذلك الثمن الذى ينبغي أن يدفع في محاولة حل المشاكل السياسية بالوسائل العسكرية ، وكذلك عندما تحل الخلافات بين الأمم والشعوب وبين الأحزاب السياسية محل المفاوضات ، وعندما يساء استخدام أو تتجاهل أداة أقامها المجتمع الدولي لتسوية الخلافات ومنع المعاناة الانسانية .

وأود أن أؤكد على أن كندا تؤيد بقوة سيادة واستقلال وسلامة أراضي لبنان ، وتؤيد أيضاً قرارات مجلس الأمن التى تدعو الى انسحاب اسرائيل من بيروت الغربية ومن لبنان بأسرها . فلا ينبغي أن يكون في هذا البلد قوة أجنبية دون موافقة صريحة من حكومة لبنان ، ولولا أن يعرف هذا البلد الذى مزقته الحرب الاستقرار مرة أخرى .

(ثم تابع كلامه بالانكليزية)

وبنفس الأهمية ، يجب بذل جهود مكثفة الآن للتمدى للمشاكل التى تشكل جوهر النزاع العربى الاسرائيلى . وبشكل يزيد عن ذى قبل ، فان الأحداث المؤلمة التى ميزت الشهر الأخير تبين الحاجة الى حل عادل ودائم يضمن الحقوق المشروعة لشعب فلسطين ، بما فى ذلك حقه فى

وطن له في الضفة الغربية وغزة ، وحق اسرائيل في الوجود في أمن وسلم . وطرحت مؤخرا اقتراحات هامة لمثل هذا الحل . فاقترح الولايات المتحدة في ١١ أيلول /سبتمبر ، بشكل خاص ، يهيئ فرصا للتقدم ينبغي اتباعها بقوة .

وهناك مبادئ أخرى للنزاع تستمر في الاسهام في بقاء المستوى العام العالي من التوتر الدولي . فالأحداث في بولندا ما زالت محورا لاهتمامنا الخاص ، ولا يرجع ذلك لاهتمامنا بالحقوق والحريات الأساسية لشعب بولندا فقط ، بل نظرا للمضاعفات الخطيرة لذلك على الاستقرار في قلب أوروبا .

ونشهد في افغانستان وكمبوتشيا صراعا مريرا يحميه احتلال عسكري يؤسف له ، مما يتنافى تماما مع أهداف ومثل هذه المنظمة وميثاقها . فالاحتلال السوفياتي لافغانستان والاحتلال الفيتنامي لكمبوتشيا مستمران في انتهاك سيادة شخصيتيهما متجاهلين قرارات اعتمدها هذه الجمعية . ومرة أخرى هذا العام ، هناك قرارات أمام هذه الجمعية حول افغانستان وكمبوتشيا . انني أحث جميع الدول الأعضاء على دعم هذه القرارات .

ان شبه جزيرة كوريا ظلت لمدة طويلة مصدرا للتوتر والقلق . ولكننا مع هذا نشعر بتشجيع مرجعه اقتراحات طرحها في بداية هذا العام رئيس جمهورية كوريا سعيا للحوار والتوفيق دون شروط ، ونأمل أن يكون هناك اندماج أكبر لشبه الجزيرة في المجتمع الدولي .

ان مدى ما تستمده النزاعات المحلية والاقليمية من طاقة من الأنظمة الأيدولوجية المعادية لبعضها البعض هي أيضا سبب قلق كبير . ففي الأعوام الأخيرة نجد أن تدهور الوفاق وزيادة القلق بسبب عدم القدرة على التكهن بالأحداث ، قد زادا من الخوف العام من خطر الحرب النووية . فشعوبنا تخشى حقيقة أن كل شيء أصبح في خطر سواء في ذلك الأنظمة الاقتصادية والتقنية التي تدعم حياتنا أو الأنظمة السياسية والاجتماعية التي تعززها ، وكذلك المجال الحيوي الذي يسمح بالحياة ذاتها .

لقد علق العالم آملا كبيرة على الدورة الاستثنائية الثانية للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح . وعندما انتهت الدورة دون التوصل الى اتفاق نهائي حول البرنامج الشامل لنزع السلاح كان هناك شعور أكثر بخيبة الأمل والاحباط . ومع ذلك ، اذا اعتبرت هذه الدورة الاستثنائية مجرد دورة فاشلة فان هذا ينتقص من قدرها ومن قدر الأمم المتحدة كمؤسسة . لقد كانت النتائج مخيبة

للآمال ، ولكن ربما كانت توقعات الكثيرين حينئذ غير واقعية ومبالغ فيها نظرا للمناخ الدولي السائد .  
وعلاوة على ذلك ، من الضروري ، في هذا المناخ ، شن حملة على مائدة المفاوضات لنزع السلاح  
النووي . وبلا دى تؤيد بقوة المفاوضات الحالية الجارية في جنيف لتحديد وخفض مستوى التسليح  
النووي .

ان كندا قد اختارت ان تسهم في الحد من التسليح وعملية نزع السلاح بالتركيز على مسألة  
التحقق الحيوية . اننا نقوم بذلك من خلال اشتراكنا في التبادل الدولي للتسجيلات الاهتزازية وعن  
طريق التركيز بشكل كبير على عمليات التحقق . وأود أن أناشد الدول الأعضاء الأخرى بأن تتأمل  
كيف يمكن توجيه ظروفها الخاصة ومواردها لتسهم في عملية الحد من الأسلحة . وهذا أمر أساسي  
شأنه شأن التنمية : تستلزم الحاجة الى تبيان ، بماذا تستطيع أن تساهم ؟

لقد تطرقت اليوم الى مجموعة من المشاكل الاقتصادية والسياسية المرتبطة والمحيرة . فما  
هي قدرة الأمم المتحدة على مواجهة هذه المشاكل ؟ ان المسألة ملحة لأن الأمم المتحدة ووكالاتها  
المتخصصة تتصدى تقريبا لكل ما للانسان من اهتمامات .

وفي الأمم المتحدة فان القدرة على مواجهة الأزمات قد تعرضت للشك الخطير نظرا للانقسام  
داخل مجلس الأمن وتفتت التقسيم الدستوري للسلطة بين مجلس الأمن وهذه الجمعية والقرارات  
العديدة العديمة الأثر . ولقد شهدنا نزعة متزايدة الى ادخال مسائل جدلية خارجية في الوكالات  
المتخصصة للأمم المتحدة ، مع تقليص في فعاليتها ومصداقيتها . وأعرب متحدثون رسميون للـ  
الأعضاء الأساسية في الأمم المتحدة عن شكهم فيما يتعلق بالمنظمة .

ولصد الهجمات الموجهة ضد الأمم المتحدة من الداخل والخارج يجب علينا أن نلتزم  
في سياساتنا ومسلكنا التزاما دقيقا بمبادئ الميثاق ولا بد أن نؤكد مجددا وبحزم على الاسهام الرائع  
الذي قامت به الأمم المتحدة نحو تطوير القانون الدولي . وكما عبر الأمين العام باستفاضة وبلاغية  
في البيان الذي أدلى به في الشهر الماضي في مونتريال ، ان الأمم المتحدة تلعب دورا فريدا  
وجوهريا للغاية في دعم سيادة القانون . فالأمم المتحدة وحدها ، بنطاقها العالمي تقريبا لديها  
القدرة على لعب ذلك الدور .

وفي هذا العام نجح مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار في احراز انجاز عظيم وهو: دستور شامل لمحيطات العالم . ان المؤتمر ما كان بوسعها أن ينجز مثل هذه الاتفاقية الشاملة دون الاشتراك الفعال لكل الأمم خلال سنوات التفاوت الطويلة ودعمها . ويؤسفنا بشدة أن المؤتمر لم يتمكن من اعتماد نص الاتفاقية بتوافق الآراء . وليست هناك دولة بوسعها أن تبقى بمعزل عن هذا النظام ، ويجب ألا تجرنا أية محاولة لتقويضه .

لقد نجحت الأمم المتحدة في أن تجعل انتهاكات حقوق الانسان موضوعا مشروعا  
 للبحث الدولي . ومن الأمور ذات المغزى أن الأمين العام قد حدد تعزيز حقوق الانسان  
 كمجال أولوية ، وسوف تدعم كندا الأمين العام في هذه الجهود . كما ينبغي التوصل الى  
 الاجراءات النحالة لمواجهة الانتهاكات السافرة لحقوق الانسان .  
 هناك دور ذو أهمية كبيرة للأمم المتحدة ، وهو الحل السلمي للنزاعات . ومهما  
 كان تصور هذه المنظمة فيما تبذله من جهود لحل هذه المنازعات فانها تستدعي تحقيق  
 أوجه نجاح مرموقه . ففي ناميبيا ، وضعت الأمم المتحدة خطة تسوية متوازنة ينبغي أن تقود  
 ناميبيا الى الاستقلال بصورة سلمية ، وقد عازت المنظمة القبول العام لهذه الخطة . ان التقدم  
 الكبير الذي تم احرازه لا بد وأن يرجع ، جزئيا ، الى التفاني والنهج البناء لبلدان خطط  
 المواجهة وسوابو . ويحدونا الأمل في ان تحسم بقية المشائل طلى الفور .  
 ان تعيين أمين عام جديد قد حدث في وقت نجد فيه الأمم المتحدة تواجه مشاكل  
 لم يسبق لها مثيل ، وفي وقت أصبحت فيه الحاجة الى الاصلاح المؤسسي واضحة . وقد  
 تناول الأمين العام في تقريره السنوي الأول هذه الحاجة بشكل مباشر ومحدد . ولقد طرح  
 عدة اقتراحات جديدة موجهة خاصة نحو مجلس أمن أكثر فعالية . لقد قام بنفسه بدور  
 أكثر مباشرة في عرض الأمور العاجلة أمام المجلس . ان هذه الاقتراحات المحددة والتزام  
 خافيير بيريز دي كوييار بالتبسيط الاداري ، أمور نرحب بها جدا وينبغي تشجيعها . ان  
 الاصلاح المفيد يجب ان يتم ، والا ستفقد الامم المتحدة صلاحيتها كمحل للمفاوضات  
 الدولية ، ليس لتعزيز السلم والأمن فحسب ، بل أيضا لصياغة مستقبلنا الاقتصادي .  
 ان أهداف المؤسسات التي ابتدعناها تعاني من ضغط رهيب محطل للجهود .  
 ويجب علينا أن نعيد تكريس هذه المؤسسات ، وأن القوة الدافعة لتصميمنا ينبغي أن تكون  
 مستمدة من احساس مشترك بالتعرض للخطر .

ان الأزمة الحالية تتدلب ذكاء و ارادة . ذكاء ينبغي أن يقودنا الذكاء الى تفهم  
 أكثر عمقا للقوى السياسية والاقتصادية . ان ارادتنا ينبغي ان تنبثق من التزامنا بهذه  
 التنازلات الوطنية التي يملئها ترابطنا . وليس بوسعنا ، كما انه لا ينبغي علينا أن نسمح

للعدوات المتبادلة أو التركيز على الذات بأن تعول، انتقامنا من النفاق الكامل للصعوبات التي نواجهها والتي لا بد من مواجهتها سويا .

السيد روجاس فالدامين (شيلي) (ترجمة شفوية من الإسبانية) : من تقاليد الجمعية العامة أن يمارس رئيسها المهام الرفيعة التي يكلف بها بروح واضحة من رباطة الجأش والحيدة . ان حكومة بلادي تثق في أن هذا العرف القيم الذي تم احترامه من الأسلاف السابقين ، سيتم الأبقاء عليه خلال المناقشات التي نبدأها اليوم . أود أن اتميز هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا للسفير كتاني من جمهورية الحـمـراق لتنايه وديناميكيته التي تمطت في أعماله خلال ممارسته الرئاسة للدورة التي فرغنا منها منذ فترة بسيطة .

انه لمن الملائم في هذه المناسبة أيضا أن نتوجه بالتهنئة الى السفير خافيير بيريز دي كوبيار أمين عام الأمم المتحدة على عطه الدائب، وانكار الذات ومهارته في انجاز واجباته في فترة قصيرة لأقل من عام منذ اختياره لتحمل مسؤوليته الكبيرة . يجب علينا أن نعرب عن الرضا العميق الذي تلقينا به أمر انتخابه كأمين عام للأمم المتحدة . ان هذا العمل قد ابرز ، مرة أخرى ، مواهبه الشخصية والمهنية ، ودلل ضمنا على الثقة التي يضعها المجتمع الدولي في ممثل لأمريكا اللاتينية وهو ابن بار لجمهورية بيرو، مما يشكل عاملا فريدا المعنى بالنسبة لمنداقتنا . اننا نقدم أحر تمنياتنا لنجاحه ونكرر عزمنا الصادق على التعاون معه في أداء تلك المسؤوليات السامية والحساسة .

وان تأتي شيلي الى هذه الجمعية العامة يحترينا فلق عميق من جراء الوضع الدولي الهش الذي يؤثر على السلم العالمي ويهدده ، كما يؤثر على أسس هذه المنظمة . تحقد هذه الدورة التي افتتحت مؤخرا في وقت يستمر فيه احتلال افغانستان وكمبوتشيا ، وتستمر الحرب بين العراق وايران ، ولا يوجد بعد حل للوضع في ناميبيا . لقد كادت الحرب أن تقضي فعلا على لبنان ، وهي حرب تدير رحاها في ارضه دول اجنبية، ولا يزال الشعب الفلسطيني بخير ارض ينمو عليها ويتطور كدولة . واخيرا فان الأنشطة الجبانة

للإرهاب والفوضى الدولية والتدخلات الأجنبية لكسب أهداف سياسية أو ايد بولوجية ، لا تزال مستمرة الانتشار دون عقاب في أمريكا الوسطى وانحاء أخرى من العالم .

ان المواجهات المسلحة والنزاعات والانتهاكات المنتظمة لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدولي ، قد تناقمت بصورة عدوة بينما تظل الأجهزة القضائية والسياسية عاجزة تفترق الى القوة اللازمة لفرض حلول حقيقية وعادلة .

ان شعبنا ليشهد بخيبة أمل كبيرة عجز المنظمات الدولية عن الحفاظ على السلم وخلق مناخ من التوافق الأدنى في الآراء للتقدم في طريق التعاون والازدهار .

ولسوء الحظ ، سيادة الرئيس ، فان الثقة في النظام الدولي آخذة في التلاشي بكيفية قد لا تكون هناك رجعة فيها ، ولا سيما في هذه المنظمة التي انشئت لتعزيز التعايش المتجانس والسلمي بين الدول .

يتعين علينا أن نواجه حقيقة هذا الموقف بقوة ومسؤولية واصرار ، وان نسعى بشدة الى الالتقاء اللازم في الآراء لاستعادة ثقة العالم في المبادئ والأهداف الواردة في ميثاق الأمم المتحدة .

اننا نواجه لعذلة تتطلب كل قدراتنا وجهودنا حيث ان مستقبل البشرية في الميزان وكذلك مستقبل النظام الدولي واحترام الالتزامات التي ارتبنا بها جميع الدول الأعضاء والتي التزم بها شرف كل امة منا .

لقد اكدنا في محافل مختلفة أن أحد الأهداف التي تسترشد بها السياسة الخارجية لشيلي هي التأييد الذي لا يتزعزع لمبادئ التسوية السلمية للمنازعات ورفضنا احتمال القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية . واليوم نؤكد من جديد ، أكثر من أي وقت مضى ، ارادتنا السياسية في الانصياع لمبادئ القانون الدولي . اننا نهييب بضمير العالم أن يقلع عن المواقف الاطلانية المجردة ، وان ينتهج بحزم ، بدلا منها ، تحسين الأجهزة القانونية التي تضي على هذه المبادئ مع صفة القاعدة الالزامية في السلوك الدولي للدول الأعضاء .

وتأتي هذه القواعد الاساسية على نحو واضح في الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة ، وتجد تطبيقا عمليا لها في الفصل السادس المكرس لالتزامات الاطراف في نزاع وسلطات واختصاصات مجلس الأمن . ولقد تكرر النص عليها بنفس الاسلوب في وثائق عديدة لاحقة أعدت في اطار المنظمة ووسعت اطارها . ومن ابرز هذه الوثائق مشروع اعلان حقوق الدول وواجباتها الذي أعدته لجنة القانون الدولي في عام ١٩٤٩ ؛ و اعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول والذي اعتمد بموجب القرار ٢٦٢٥ ( د - ٢٥ ) للجمعية العامة في ١٩٧٠ ؛ والاعلان الخاص بتميز الأمن الدولي الذي اعتمد أيضا بموجب القرار ٢٧٣٤ ( د - ٢٥ ) في ١٩٧٠ ؛ ومسألة تعريف العدوان الذي اعتمد بموجب القرار ٣٣١٤ ( د - ٢٩ ) للجمعية العامة في ١٩٧٤ ؛ وأخيرا اعلان مشروع مانيلا بشأن التسوية السلمية للمنازعات الدولية الذي أقرته اللجنة الخاصة للميثاق في اجتماعها المعقود في جنيف في شهر آذار / مارس من هذا العام .

وعلى الصعيد الاقليمي في القارة الامريكية ، أقر مبدأ التسوية السلمية للمنازعات بصفة واضحة تماما في ثلاث من أهم الوثائق للنظام الاقليمي وهي : المعاهدة الامريكية المشتركة للمساعدة المتبادلة التي أبرمت في ريو دي جانيرو في عام ١٩٤٧ ؟ وميثاق منظمة الدول الامريكية عام ١٩٤٨ وحلف بوغوتا في نفس العام .

وان تطبيق المبدأ بلا أى قيد وأثره العقائدي الأعمق لم يطورا تطورا كافيا خاصة خلال الثلاثين عاما الماضية رغم انه قد ورد التفكير في ذلك في الوثائق التي أشرت اليها وفي وثائق عديدة أخرى ذات طابع ثنائي و متعدد الاطراف ويقع على الجمعية العامة في دورتها الحالية الواجب البعيد المدى المتمثل في اعتماد اعلان مانيلا ، فيعطي بذلك دفعة قوية لحياء نظام تسوية المنازعات سلميا .

وفي هذا الصدد ، اعتقد انه من المهم التنويه امام هذه الجمعية بالأهمية وبالأولوية الخاصتين اللتين تعلقهما حكومتى على التزام الدول الاعضاء بتسوية المنازعات من خلال اللجوء الى الوسائل السلمية ، وضرورة الامتناع عن اللجوء الى التهديد بالقوة او الى استعمالها في علاقاتها الدولية . وبشكل هذان الالتزامان الدعامتين الاساسيتين في العلاقات الدولية . لقد



أدى عدم المراعاة المتكرر والمنتظم لهما من قبل بعض الدول الى قيام الوضع الدولي المتشنج الذى نلاحظه الآن ، وهو وضع يضاعف من مصداقية الأمم المتحدة .

ونحن ان نضع ذلك نصب أعيننا وكذلك القواعد الاخرى لتسوية المنازعات سلميا فاننا نعتقد بأنه ينبغي صياغتها في صورة معاهدة لتيسير تطبيقها العملي تيسيرا فعّالا . وكما سبق لى ان ذكرت ، فاننا نؤمن بأن أفضل ضمان للمحافظة على السلم بين الدول يتمثل في توفر اتفاقات وصكوك تلزم باللجوء الى وسائل التسوية السلمية للمنازعات الواردة في القانون الدولي للقضاء نهائيا على خطر الاشتعال . وأى ضمان يكون أفضل لشعوبنا من الحماية التي يوفرها اجراء التسوية السلمية وبذلك نكفيهم الخوف المستمر الناشئ عن مواجهة نتائج لا يمكن تقديرها ؟ وأية طريقة أفضل للتدليل على الالتزام بالقانون واحترامه بالنسبة الى أعضاء هذه المنظمة باعتبارهم محبين للسلام من أن يرتبطوا فعلا بمعاهدات واتفاقات تضع الوسائل الفعالة للحفاظ على السلم ؟ .

اننا نشعر بأن الأمم المتحدة باعتبارها المنظمة الرئيسية المكلفة بصون السلم والأمن في زماننا لا يمكن ان تظل بمنأى عن هذه المهمة العظيمة .

ولسوء الحظ ، فان احداث السنوات الاخيرة قد اظهرت لنا ان الفشل في تطبيق القواعد والاجراءات الخاصة بالتسوية السلمية للمنازعات كما ورد النص عليها في الفصل السادس من الميثاق ينجم عنه تكليف مجلس الأمن بمسؤولية العمل بعدما تندلع العطيات الحربية ، ومن ثم يصبح الحل أشد تعقيدا ، بسبب ازهاق ارواح بشرية والتزايد الطبيعي للمشاعر حدة . وبعبارة أخرى فليس ثمة تنفيذ فعال وسريع للالتزامات التي ارتبطت بها الدول الاعضاء بموجب الفصل السادس والوظيفة المعهود بها الى مجلس الأمن بموجب الفصل السابع . وكما يكون اكثر لزوما من ذلك لو استطاعت المنظمة تنفيذ الدور الوقائي والرادع الذى عهد به اليها الميثاق والحد من مصادر النزاع وتوجيه الدول نحو الحل السلمي لخلافاتها .

وقد سعدنا بأن الأمين العام قد اتفق مع شيلي في تقريره السنوى على الملاحظات التي أبدتها على مدى هذه السنة لاسيما في مجلس الأمن وفي فترة الدورات الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح .

ان هذه المسؤولية لا يمكن ارجاؤها ، ونحن نعتقد ان المنظمة العالمية والوكالات الاقليمية

أيضا على كفاية تامة لدعم هذه المسؤولية والاتفاق على اجراء ما ينطوى على حرص مسبق يؤدى  
بالاطراف المتورطة في خلاف الى التطبيق الفعال لوسائل التسوية المتاحة أو الاشراف على اتباع  
اجراء للحيلولة دون احباط الجهود وايجاد وضع لا يمكن التراجع عنه .

لقد أضيف الى المشهد الدولي المتزايد التوتر مشهد اقتصادى عالمي باعث على القلق  
وغير مشجع . لقد صاحب مشكلة التضخم المألوفة والتي يكاد يتعذر معالجتها ، نمط نمو بطيء  
وبطالة متزايدة وعجز مطرد في الميزانيات الحكومية ، يضاف اليها المديونية للخارج . هذه  
المديونية هي التي تكمل أساسا تمويل النمو الاقتصادى في جميع البلدان النامية تقريبا قد ادت الى  
خلق صعوبات خطيرة في حل المشاكل العاجلة . وهذه خطورة لها أثرها بصورة خاصة في القطاع  
الاجتماعي حيث يتزايد يوميا عدد ملايين البشر الذين نَحوا جانبا عن التقدم الذى أحدثته  
المعرفة العلمية والتقنية في قطاع من البشرية .

ان البحث عن حلول سهلة للمشاكل قد نجمت عنه اختلالات متزايدة في ميزانيات العديد  
من البلدان بما فيها البلدان المتقدمة صناعيا ذات الاقتصادات السوقية كما أدى الى تفاقم  
الصعوبات التي تواجهها هذه البلدان على المدى المتوسط .

ان المحاولة المشروعة لبعضى البلدان المتقدمة النمو في ايجاد حلول أساسية لمشاكلها  
الدولية قد ادت الى تباطؤ في النشاط الاقتصادى . وقد أسفر ذلك بدوره عن خفض ثمن جميع  
المواد الأولية تقريبا مما أثر تأثيرا خطيرا على البلدان النامية التي تشكل المصدر الرئيسي لمثل  
هذه السلع .

لقد أثرت الازمة الدولية في اكثر الاقتصادات ضعفا بشدة تكاد تكون غير مألوفة حتى الآن  
وقد أعفى من آثارها عدد قليل من البلدان وكان حجمها كبيرا الى حد انه حتى مع بذل أشد  
الجهود الداخلية للقضاء على المشكلة لم يتيسر الا التقليل من آثارها لوقت محدود ولم يسجل في  
أية حالة شفاء كامل وتقدم لمثل هذه الاقتصادات . ولقد تناقش أيضا التعاون الاقتصادى الدولي  
الذى ربما كان قادرا على التخفيف من آثار هذه الازمة ، مع انخفاض الموارد المخصصة لذلك  
الغرض .

وفي ضوء هذا الموقف ، فإنه ينبغي علينا ان نلج على ضرورة اعادة صياغة النظام الاقتصادي العالمي في جو من التعاون يهيئ التليق الكامل للتضامن الدولي واذ نعتزف بشأن المناخ السياسي العالمي ليس أنسب ما يكون للشروع في مثل هذا العمل ، فاننا نعتقد ان ثمن الابقاء على الوضع الراهن يجاوز تكلفة الشروع في مفاوضات عالمية حتى اذا كانت الظروف الحالية ليست هي أنسب الظروف في اعتقادنا للبلدان النامية .

ان المجتمع الدولي عليه واجب دراسة طرق الحل في اطار المؤسسات الموجودة من أجل تسهيل الجهود واجراء التغييرات الممكنة التي يجب أن تقوم بها البلدان النامية التي تأثرت تأثيرا عميقا من جراء الأزمة الدولية ، وهذه ظاهرة ليست بغريبة عن منطقة امريكا اللاتينية .

وفي نفس الوقت ، فان لدى حكومة بلادي آمالا وطيدة في أن الاجتماع الوزاري القادم لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية ( مجموعة غات ) سوف يحقق خطوات محددة نحو تحرير التجارة الدولية ، ووضع حد للتدابير الحمائية الموجودة حاليا ، والتي نعتقد أنها لن تؤدي إلا الى الاسهام في المزيد من تفاقم الصعوبات الحالية .

وبالمثل ، فاننا نشق في أن التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية والذي بدأ رسميا في عام ١٩٨١ في اجتماع كراكاس بدأ يثمر ، ويعمل على تخفيف الموقف في العديد من بلداننا . ولا يسعني في هذا الوقت إلا أن أشير الى بعض الأمثلة المحددة التي تشكل بؤر توتر عالمي مستمرة والتي تتردى رغما عن القرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن .

ولقد لاحظنا لسوء الحظ أن الجهود التي بذلتها هذه المنظمة قد اثبتت عقمها بالنسبة لايجاد حل للمشكلة التي يواجهها شعب افغانستان ، رغما عن حقيقة أن سنة أخرى قد انقضت منذ أن اعتمدت ثلاثة أرباع الدول الأعضاء القرار ٣٦ / ٣٤ .

اننا ندين مرة أخرى العدوان والسافر الذي يعاني منه شعب افغانستان ونؤكد من جديد تأييدنا لأولئك الذين يناضلون من أجل اعادة بناء السيادة الكاملة لهذا البلد .

ونحن نضم صوتنا الى أصوات أعضاء المجتمع الدولي ، كما فعلنا في الاحتفال بيوم أفغانستان ونطالب بالانسحاب الفوري لقوات الاحتلال السوفياتية .

كما نود بالمثل أن نعرب عن أسفنا بالنسبة للموقف الذي يعاني منه العديد من سكان هذا البلد الذين كان عليهم أن يبحثوا عن ملجأ فيما وراء حدودهم هربا من القمع الأجنبي .

وبالمثل فقد انقضى أيضا عام آخر على اعتماد قرار الجمعية العامة ٣٦ / ٥ الذي أكد على احترام سلامة الأراضي والاستقلال وحق تقرير المصير لكمبوتشيا مع انسحاب القوات الغازية ، وهذا القرار لا يزال يخالف بصورة فاضحة .

ان شيلي ، التي منحت تأييدها لجهود اللجنة المخصصة للمؤتمر الدولي المعني بكمبودشيا لايجاد حل سياسي شامل للمشكلة ، تعرب الآن عن رضائها بالنسبة للتشكيل الأخير للحكومة برئاسة الأمير نورون سيهانوك .

ان الموقف المتوتر وغير المستقر والخاضع بشبه الجزيرة الكورية انما يؤكد من جديد اقتناعنا بأن المفاوضات فيما بين الكوريين تشكل التدبير العملي الوحيد للحل عن طريق الوسائل السلمية ودون تدخل خارجي لمشكلة استمرت ما يقرب من أربعين عاما .

ان الموقف في الشرق الأوسط لا يزال يشكل تهديدا واضحا للسلم والأمن الدولي . وخلال اشتراكي في الجمعية العامة لعامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ ، أبرزت أن رفضنا لاستخدام القوة كأسلوب لحل المنازعات أو المواجهات أو الصراعات هو الاعتبار الذي يحظى بالأولوية القصوى في بلد مثل شيلي .

ولهذا السبب ، نبرز الحاجة الى حل واقعي قائم على أساس انسحاب اسرائيل من كافة الأراضي المحتلة مع الاعتراف بحق دول المنطقة بما فيها اسرائيل في أن تعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا ، على أساس الممارسة الكاملة للشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، بما فيها حقه في اقامة دولة ذات سيادة ، كل ذلك وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة ولاسيما قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

ان الأزمة الأساسية التي يعيشها لبنان اليوم قد هزت مشاعر المجتمع الدولي . ونحن نشعر بقلق عميق ازاء الوضع المحييق بهذا البلد ، الذى يربطنا به العديد من أواصر الصداقة والتعاون .

ان المشاكل الخطيرة التي تحدث بالشرق الأوسط ، كان من نتيجتها هذه المصادمات التي وقعت بين الأطراف المختلفة على أرض لبنان وعلى حساب شعبه . ونحن نصر على انسحاب جميع القوى الأجنبية من لبنان ونطالب بالاحترام الكامل لسلامة الأراضي والاستقلال السياسي لهذه الأمة . ولا يسعدنا إلا أن نعرب عن حزننا ازاء الهجوم الحقيق الذى راح ضحيته رئيس لبنان المنتخب السيد بشير الجميل . كما اننا ندين أيضا وأقصى درجة من القوة المذبحة الوحشية واللائسانية للاجئين الفلسطينيين في مخيمي صبرا وشاتيلا .

واننا لنشاهد بفضع الارهاب الذى نجم عنه ضحايا جدد ، مسببا الكراهية وفقدان الثقة بين شعب ظل يتطلع طويل الى السلم والرخاء بعد سنوات طويلة من اليأس وسوء الطالع .

واننا لعلى ثقة من أن هذه الجرائم التي تستحق الشجب والادانة لن تعيق العملية السلمية لهذا البلد النبيل ، الذى يواجه الآن تحديا هو البدء في اعادة البناء والتشييد من أجل أن يبحث عن مستقبل سعيد هو أهل له . لذلك ، نتمنى للرئيس المنتخب أمين الجميل أقصى درجات النجاح في ادارته للمهام الحساسة للحكومة التي يتولاها .

ان شيلبي ، في اخلاصها للسلم وحبها للعدالة ، قد أيدت جميع المبادرات التي تسعى لايجاد حل عادل ودائم لموقف الشرق الأوسط المعقد والحساس . وفي هذا السياق ، فاننا نعرب عن موافقتنا على الخطط السلمية لرئيس الولايات المتحدة وخطط الدول العربية المنبثقة عن مؤتمر قمة فاس . ونحن نطالب دول هذه المنطقة المضطربة بأن تبحث المقترحات التي تسهم بطريقة فعالة في قضية السلم وتبعث الأمل في تنمية مثمرة لكل شعوبها في مناخ من التفهم وحسن الجوار .

ان بلدى كعضو في اللجنة الخاصة بتصفيية الاستعمار وفي مجلس الأمم المتحدة لنا مييلا قد شارك بنشاط في العمليات الخاصة بتقرير المصير والاستقلال التي جرت في السنوات الأخيرة .

ولهذا السبب نرغب باهتمام خاص المفاوضات الجارية للتوصل الى حل سلمي من شأنه أن يتيح لشعب ناميبيا فرصة الحصول نهائيا على الاستقلال وفقا لمصالحه وفي هذا الصدد ، تؤيد حكومة بلادى قرارى مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) ، ٤٣٥ (١٩٧٨) تأييدا راسخا . ويحددنا الأمل فسي ايجاد حل يضمن قيام سلم مستقر في المنطقة وانسحاب جميع القوات الأجنبية منها .

ان شيلبي بلد يحمل شعورا عظيما بالولاء للقارة الامريكية . فخورة بأن تنتمي لقارة فتية وقوية كهذه القارة التي قدمت الدليل خلال تاريخها على روح التعاون الحقيقي والتضامن العالمي . ولهذا السبب ، فاننا نرغب بقلق الأزمة التي تؤثر على النظام الامريكى الداخلى ، ان أن نتيجة مشاعر الاحباط وعدم الرضا بين الشعوب الامريكية نفسها ناجمة عن مختلف النزاعات والانقسامات داخل حدود قارتنا .

ومن هذه المنصة ، تكرر حكومة شيلبي الحاجة الملحة لأن تعزز دول امريكا تعايشها الاقليمي مستقبلا ليس فقط على أساس النظام القانوني للقارة ولكن أيضا على أساس توافق الآراء السياسي اللازم لتمكيننا من استرداد مكاننا الصحيح في المجتمع الدولي .

لقد تعرضت امريكا اللاتينية خلال هذا العام لنزاع انجلو ارجنتيني حول جزر مالفيناس ويعكس الأثر العميق لهذه المواجهة التعمسة على هذا الجزء من العالم القلق الطبيعي بشأن المشاكل التي تحدث الاضطراب في مجتمع امريكا اللاتينية وبصفة خاصة فقدان الثقة في فعالية الاجهزة المشتركة في امريكا اللاتينية والمنظومات العالمية .

لقد تبنت حكومة بلادى المخلصة لتراثها واحترامها لمبادئ القانون الدولي مع عشرين دولة أخرى من دول امريكا اللاتينية طلب ادراج مشكلة مالفيناس في جدول اعمال الجمعية العامة فـي دورتها الحالية راجية ان تعالج مثل هذه المشاكل بالطرق السلمية تحت رعاية الأمم المتحدة بين الارجنتين والمملكة المتحدة .

وازاء الوضع العالي غير المستقر فانه من الضروري الكفاح دون ما هوادة لتحقيق الاهداف الايجابية التي ستقوى هذه المنظمة .

وفي هذا الصدد نولي اهتماما كبيرا لتطوير القانون الدولي البحري الجديد وللجهود التي تبذل لنزع السلاح واستغلال الفضاء الخارجي للاغراض السلمية .

بعد تسع سنوات طوال من المفاوضات التي أدت الى توافق الآراء كأسلوب لتقنين الشؤون الدولية ، اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار اتفاقية هي مجال فخر المجتمع الدولي . لقد أشار اليها الأمين العام للأمم المتحدة باعتبارها أحد الأمور الهامة التي تم انجازها خلال هذا القرن . ان اتفاقية قانون البحار التي تشتمل على مبادئ وأسس هامة مثل القانون البحري التقليدي والقواعد الخاصة بقاع البحر ، وقواعد التسوية السلمية للمنازعات وأمور أخرى لا تقل أهمية ، تشكل الآن القانون الدولي للبحار . وهذه المعايير تستهدف تغطية الأنشطة الانسانية على ثلثي هذا الكوكب .

ينبغي ان تكون هناك اشارة خاصة الى المنطقة الاقتصادية المحددة بـ ٢٠٠ ميل بحري . ان هذا المفهوم الذي صاغته اصلا حكومات اكوادور ، وبيرو ، وشيلي في ١٩٥٢ ، يقوم على الحق المشروع للدول في استغلال مواردنا الطبيعية لصالح شعوبها . ولقد تبنت امريكا اللاتينية هذه المنطقة البحرية حتى تحولت الى أحد العمد الاساسية في قانون البحار لامريكا اللاتينية وبعد ذلك في القانون الدولي العام .

اننا نعتقد ان المغزى والنطاق الاساسي لاتفاقية قانون البحار يجعل من المرغوب فيه ان تسهم فيها كل الدول الاعضاء في المجتمع الدولي . يجب ان يؤدي هذا بنا الى بذل الجهود وان نطلع عن التطلع الى مشروعات بديلة تفتقر الى الاساس القانوني والصلاحية الى درجة انها لا تستحق الاعتراف الدولي . ومن المهم ان يكون الاتفاق معدا للتوقيع عليه في التاريخ المحدد الذي أقرته الهيئة التحضيرية بالنسبة لبداية العمل بها ، وان توضع هذه الوثيقة الحاسمة موضع التنفيذ بأسرع وقت ممكن .

في حزيران / يونيه من هذا العام تشرفت بالقاء بيان خلال الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح حيث عرضت في تلك المناسبة موقف بلادى فلقد أشرت الى ان شيلي كدولة محبة للسلم وتحترم لقانون تدين اللجوء الى القوة أيا كان مظهره وقد أضفت القول بأن مثل تلك المبادئ تشكل أساس سياستنا الخارجية وتحدد مسلكنا في هذا الحقل الصعب ألا وهو حقل العلاقات الدولية . ولهذا السبب ، فانه يشغلنا سباق التسلح الذي تشترك فيه أمم معينة والذي يزيد من حدة التوتر والتهديد بتدمير البشرية . ان نزع السلاح يرتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية . ولهذا السبب فانه من الصعب على الأمم ان تجد طريق تنميتها وتطورها اذا لم تبين هذه الدول سلما فعالا ودائما . وهذا هو السبب الذي دعانا الى تأييد انشاء مناطق منزوعة السلاح تحت رقابة الأمم المتحدة ان نمزز المبادرات الهامة مثل تلك التي تقدمت بها حكومة اليابان في السعي الى ابطال مفعول سبقي التسلح التقليدي والنووي .

تؤيد شيلي من ناحية أخرى تعزيز الوكالة الدولية للطاقة الذرية فمن خلال الموافقة الدولية على رقابتها للمنشآت النووية والانتفاع الموسع بمساعدتها التقنية يمكن توجيه النشاط النووي الى الاغراض التي تسعى الى زيادة التنمية ودعم السلم العالمي .

من بين التحديات التي تواجهها الأمم في سبيل تنميتها ، استخدام واستغلال الفضاء الخارجي لاغراض سلمية ، وينبغي ضمان وضع الفضاء الخارجي كتراث للبشرية جمعاء من أجل استكشافه واستغلاله لمصلحة جميع الشعوب . اننا نعتقد أيضا انه كي يمان هذا الوضع فسوف تكون هناك فائدة كبيرة في ايجاد هيئة عالمية لادارة الموارد الناجمة عن الاستغلال ولتوجيه توجيهها مناسبا بتطبيق التكنولوجيا ، والحيلولة بصورة غير مباشرة دون اضافة السمة العسكرية على الفضاء الخارجي .



وعلى الصعيد الاقليمي فلقد ساندت شيلي انشاء وكالة امريكا اللاتينية للفضاء التي تستطيع ان تساعد في الحصول على اكبر المزايا من استخدامات الفضاء وتحسين توقعات الرفاهية . انه ليسعدنا ان نرى ان هذه المبادرة كانت موضع ترحيب من جانب مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية .

وفي هذا السياق ومن خلال التوقعات المليئة بالوعود ، نأني اعتقد انه يكون من المناسب التعليق على التطورات المفيدة التي تجرى في مجال حوض المحيط الهادئ . لقد اظهرت مؤشرات مختلفة اننا أمام عملية ترابط اقتصادي متزايد بين الدول الساحلية على هذا المحيط ، حيث أصبح النقل والاتصالات والتجارة والاستثمارات والتدفق العام للأصول والخدمات والأشخاص متزايدا اكثر مما يجرى في أية منطقة أخرى من العالم خلال العقد الماضي . وكنتيجه لهذه الحقيقة التي لا جدال فيها ازدهرت هذه التطورات المحددة والمبادرات المرموقة وبصفة خاصة في المجال الأكاديمي وقطاع الأعمال الخاصة حول بنينة من التكامل الأقليمي وخطط للتعاون وبالرغم من ان ذلك يشمل حوضا مترامى الاطراف تتعدد فيه وتعايش ظروف غير متماثلة مثل المعايير العرقية واللغوية والدينية والسياسية والانمائية ، فكثيرا ما يكمل بعضها البعض وتتوفر حوافز ، مع ظاهرة الترابط التي سبقت الاشارة اليها ، لوضع توجيه نحو مجتمع اقتصادي للمستقبل في المحيط الهادئ .

ان شيلي وهي بلد محيطي كبير يخلق أولوية عظمى على العمل الدبلوماسي والاقتصادي والثقافي في هذه المنطقة يؤيد بحماس هذه المبادرات . ولهذا فان حكومة بلادي ترعى التبادل المتدفق للأفكار والاجهزة الاستشارية من أجل قيام حوار مشترك في منطقة المحيط الهادئ باكملها وبصفة خاصة التعاون بين الجنوب والجنوب . ويشكل ذلك نهجا مستطاعا لانشاء جهاز بين امريكا اللاتينية وجزر جنوب المحيط الهادئ ورابطة شعوب جنوب شرقي آسيا .

ان حكومة شيلي وفيه لتقليد لها الثابت في حل الخلافات بين الدول عن طريق الوسائل السلمية في ظل القانون الدولي . ولا احترامها الذي لا يتزعزع للمعاهدات والمواثيق الدولية الأخرى ، تواصل جهودها لتسوية الخلافات القائمة مع جمهورية الأرجنتين في المنطقة الجنوبية اننا نكرر التعبير من ايماننا وتأييدنا الكامل للمهمة النبيلة التي اضطلع بها قداسة البابا يوحنا بولس الثاني بوصفه وسيطا . ان وساطته الالهية قد مكنت من درء ازمات خطيرة بين بلدينا في اواخر

ان المبادرة السعيدة من الوسيط الجليل قد تحققت نتائجها مما يسمح لنا أن نأمل في النجاح الكامل لمجهوداته . واننا على ثقة من أن الاتفاق النهائي الذي سوف نتوصل اليه سيعزز كثيرا من الروابط التاريخية التي تربط بين الجمهوريتين منذ فجر حياتهما الاستقلالية .

انه لمن دواعي سعادتي أن أؤكد امام هذه الجمعية امتنان شعب وحكومة شيلي لقداسة البابا الذي يقوم بهذا العمل النبيل في عالم يسوده العنف .

وكما ذكرت في بداية كلمتي ، فان حكومة شيلي تأتي الى هذه الجمعية العامة وهي تشعر بقلق عميق بالنسبة الى الوضع الشائك الذي يواجهه العالم .

اننا نتفق مع الأمين العام عندما يقول في تقريره " ولقد اقتربنا بشكل خطير من حالة دولية جديدة تعمها الفوضى . . . . وأحد الشواهد على ذلك هو الازمة التي يمر بها النهج المتحدد الاطراف في معالجة الشؤون الدولية وما يصاحبها من ضعف تدريجي في السلطة والمركز اللذين تتمتع بهما المؤسسات الحكومية الدولية الحاملة على النطاق العالمي والنطاق الاقليمي " ( A/37/1 ، ص ٣ ) .

ومن أجل تجنب الفوضى فان بلدي يرى ضرورة العمل على القضاء على بؤر التوتر الدولية الموجودة حاليا . واستخدام الاساليب المتوفرة لدى المنظمة العالمية لكي تخضع الدول للمبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة وبصفة خاصة الاقلاع عن اللجوء الى التهديد أو استخدام القوة والاتجاه الى الحل السلمي لجميع المنازعات ، والتعاون الدولي في كـل المجالات .

اننا في حاجة الى عمل جماعي خلاق بفكر وواقعية لنتمكن من ايجاد الاساليب القانونية التي تقضي على شبح الحرب ، والاعداد للتعيش السلمي مستقبلا . ومن أجل ذلك ينبغي أن نعمل على ألا تكون هذه المنظمة مجرد هيئة يمكن أن تأتي اليها الدول لعرض خلافاتها ومشاكلها . ويجب أن نحصل على توافق آراء يمكننا من أن نتجنب نشوب المواجهات المسلحة التي ان بدأت فمن المستحيل ايقانها .

ولتحقيق هذا الهدف يجب أن نؤكد من جديد على الحاجة الى تعديل الاجراءات الخاصة بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، وضرورة اضاء الطابع الالزامي والاجباري المطلوب . في سياق هذا البيان أعلنت المبادئ الاساسية التي تقوم على أساسها سياستنا الخارجية وهي احترام الانسان واحترام القانون . وتقوم حكومتنا ونفا لموقف واضح وثابت بتطبيق هذه المبادئ ذاتها في شئوننا الداخلية ، وبدعم كبير من مواطنينا تقوم بتنفيذ عملية هيكلية تستهدف تحديث البلاد في جميع المجالات واعطاء شعبها امكانيات أكبر وأفضل للتنمية الروحية والمادية .

ان شيلي مستعدة لمواصلة السير على طريق السلم واحترام القانون ، وهو تقليد عميق الجذور في الطابع الوطني .

السيد اكاكبو اهيانيو ( توفو ) ( ترجمة شفهية عن الفرنسية ) : في هذا

الربع الاخير من القرن العشرين تنتاب العالم تشنجات لا تبشر بخير . فنحن نشاهد انتشارا هاما للأسلحة الى حد جعل " أحد حكماء أفريقيا " يقول بحق ان اسلحة الموت اليوم اصبحت أهم من الاسلحة التي تهدف الى بقاء البشرية . ان دولة اسرائيل تقتل السكان الفلسطينيين واللبنانيين ، ونظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا يتحدى البشرية بأسرها تحديا متواصلا ويضاعف من افعاله الوقحة والمدمرة في بلدان خط المواجهة .

وبطبيعة الحال يجول في ذهن المرء السؤال المؤلم بالنسبة الى ضمير الانسان :

أما يزال هناك أمل في الحديث عن السلم في عالم الكراهية ؟ وكما ترون ، سيدي الرئيس ، فلقد توليتم رئاسة الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة في وقت خرج بالنسبة الى الانسانية ان الامم المتحدة قد انشئت للحفاظ على السلم العالمي وتعزيزه ، ولكن هذا السلم مرهق الآن أكثر من أي وقت مضى . ومن هنا فاننا نفهم تماما مدى تعقيد مهمتكم ، ولكن هنغاريا بلدكم قد عانت أكثر من مرة من تعقيد الاحداث ، ولهذا فاننا لا نشك في أن صفاتكم النبيلة كدبلوماسي محنك فضلا عن خبرتكم الناجمة عن تاريخ بلدكم تمثل جوانب اضافية ستمكنكم من أن تقودوا اعمالنا ومنع الاستجابات العاطفية وخلق جو من الهدوء الذي نراه لازما لمداولتنا

ومن هنا فانه لما يسعدني أن أتوجه اليكم بصفتي الشخصية وباسم وفد توغو بالتهنئة الحارة لانتخابكم رئيسا للدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة .

ان سلفكم ، سيدي الرئيس ، لم تكن أمامه مهمة يسيرة ، وبامتياز نادر فانه علا فوق اللبس والفوضى العامة ورأس أعمالنا سواء كان ذلك في الدورة السادسة والثلاثين أو في الدورات الاستثنائية التي رأس أعمالها خلال العام بشكل ممتاز . ونحن نتوجه اليه بتهنئتنا الحارة .

لقد استفدنا جميعا من الاهتمام المستمر من الامين العام لمنظمتنا السيد خافيسير بيريز دي كوبيار الذي كان طوال عام من توليه منصبه أمينا عاما قديرا ، بينما سفينتنا خلال ذلك العام قد مرت بعواصف كثيرة . وفي تقريره فقد ألقى الضوء باخلاص كبير وايمان عيسى أسباب هذه العواصف . انه يستحق كل تهنئتنا وكل شكرنا .

" العاصفة " هذه هي الكلمة الاساسية وهي المفتاح الذي يصف الموقف السياسي الدولي هذا العام . هل يمكننا بعد ذلك أن نتحدث عن السلم بينما الحقائق اليومية المريرة مليئة بالحروب والاختلالات وعمليات الاختلاف والمضايقات ؟ هل يمكن للمرء أن يشير هذا السؤال دون أن يتألم وأن ييأس من المستقبل بالنسبة الى السلم في العالم .

ودون أن ندخل في تفاصيل هذا الموضوع ، فان معظم ما ورد عن احتمالات حدوث الكارثة موجود الآن ، اذ لا يمر يوم دون أن نسمع عن خبر اغتيال وقع عن عمد لاشخصاى أو انفجار قنبلة تدمرني الفجر المباني بينما الجميع نيام ، أو غارات من القوى العنصرية لتدمير الهيكل الاقتصادي للدول النامية ، أو اندلاع حرب في هذه البلد أو تلك ، ان القائمة طويلة .

ونعود مع ذلك الى نفس السؤال : هل نياأس من العالم في نهاية القرن العشرين ؟ وبمعنى آخر هل السلم الذي نجده ضروريا ليضمن الوحدة بين الشعوب ما يزال ممكنا . ان بحثا لمختلف الازمات التي تهز العالم يوضح أنه من المهم أن نسأل أنفسنا هذا السؤال المؤلم .

وعلى الصعيد العالمي ، وصلت الأزمة الاقتصادية العالمية الى مرحلة تشارف على الانفجار في أية لحظة . فالبلدان النامية ، التي خرجت من الفترة السوداء لتصفية الاستعمار ، بدأت برامح جريئة لاعادة تنشيط اقتصاداتها ، وجاءت بعد ذلك أزمة الطلقة ، وما زال لدينا ذلك النظام البغيض ، نظام التفاوت في التجارة ، وما زالت لدينا تلك الزيادة غير المعقولة في قيمة الفائدة ، الأمر الذي يؤدي الى الزيادة المستمرة في ديون البلدان الفقيرة للبلدان الأخرى ، ثم جاءت مشكلة الارتفاع المستمر لسعر الدولار ، بحيث أن جميع ديونها التي تحسب على أساس هذه العملة تضاعفت أربع مرات حتى الآن ، اذا لم يكن أكثر ، وبالتالي ، فإن الجهود التي قامت بها تلك الدول النامية تندب هباء قبل أن تعطي أي مردود على مستواها المعيشي ، وعلى الصحة ، وعلى المستوى التعليمي لسكانها ، الذين يبقون أكثر سكان العالم فقرا .

وحتى في البلدان الصناعية ، لا يبدو الوضع مشجعاً . فالأزمة قد وصلت الى أبعاد لم يتنبأ بها من قبل . أغلقت المصانع ، وزادت نسبة البطالة عن ١٠ في المائة .

وفي مواجهة مثل هذه الأزمة ، ما لم يلزم العالم الحذر فاننا سنواجه المفاجأة المرة فسي العودة مرة ثانية الى سنة ١٩٢٩ ؛ الى انهيار عالمي يدفع البلدان ، جميع البلدان الى تقييد عنيف يجعل من الممكن نشوء نظام ترفضه الانسانية وقد يكون أسوأ من النازية ، التي نجمت عن أزمة الثلاثينات . فهل تعود الدول الغنية الى صوابها ؟ لأن أزمة كهذه لن تبقى على أحد .

ولنتوقف عن الحديث عن مساعدات للعالم الثالث الذي يرى أنه عالم متداخل . وانا أدركت الدول الغنية خطر الأزمة العامة ، فعليها أن تفهم الآن أن سياسة عالمية تجاه البلدان النامية يجب أن تكون شاغلها الرئيسي اليوم . هذه السياسة العالمية يجب أن تعزز أسعار المواد الخام لا يقف أي تدهور في معدلات التبادل التجاري ، والقضاء على حواجز الحماية لتعزيز تجارة البلدان النامية والعمل على اعادة نشر الصناعة ونقل التكنولوجيا ، لأنه لا يمكن أن يكون هناك تنمية قادرة على البقاء بنغير التمنيع . وفي ضمان التوزيع المنصف للثروات التي تنتجها عمالة البشرية كلها ، سوف تضمن الدول الغنية بقاءها . ولكن الخطر سيكون عظيماً بالنسبة للجميع اذا أرادت الدول الغنية التمسك بسياساتها الأثانية الخاصة بها ، الأمر الذي يؤدي الى فقر الآخرين وزيادة عدد الفقراء ، مما يزيد من عدد المجرمين الذين يكون هدفهم الأساسي ليس بالقطع ضمان الهدوء والسلم للشعوب الاخرى .

يملك العالم الصناعي التكنولوجيا ، بينما تمتلك البلدان النامية ، الدول الغنية ، الموارد الطبيعية الهامة . ويجب على البلدان المتقدمة النمو ان تدرك أن التكامل بين تكنولوجيا هذه الدول والمواد الخام في دول العالم الثالث هو الذي سينتج التوازن اللازم لتحقيق السلم في العالم . و اذا استطاع الاغنياء فهم العاجلة الى هذا التعاون ، عندئذ فقط يمكننا التحدث عن امكانية تحقيق السلم في العالم في نهاية القرن العشرين .

ولسوء الحظ ، ماتزال بعض الدول تعتقد أن التكامل مرادف لخضوع الأقر للأغنياء على هذا الكوكب ، ولا تتردد في استعمال القوة لانتهاك استقلال الدول الأخرى ووحدة أراضيها . ولتدوس على هرياتها الاساسية ، مزدريه بذلك المبادئ الاساسية التي تعكس العلاقات بين الأمم ، وتؤدي الى مواقف التوتر ، والحروب والقضاء على الارواح البشرية .

وهكذا تترك المآسي التي شهدتها شعوب الشرق الأوسط الانسانية في حيرة ؟ وفسيح احيان كثيرة ، بالنظر الى سخف المذابح التي ترتكبها اسرائيل ، وليس لدينا أي رد فعل لاننا لم نعد نفهمها .

وواقع الأمر ، انه منذ حوالي نصف قرن ، قرر هتلر ، على أساس النازية ، اباداة جزء من البشرية ، هو الشعب اليهودي . فهبت أم العام بأسره ، هبة رجل واحد لتمنع هذه المحرقة . ومنظمتنا ، عن طريق تصويت تاريخي ، قررت بحق ، أن للشعب اليهودي حقاً في اقامة وطن له . واليوم نعجز عن فهم رفض دولة اسرائيل حق شعب آخر في وطن خاص به ، وهو الشعب الفلسطيني ؛ ولا نفهم اليوم لماذا يريد الشعب اليهودي اباداة الشعب الفلسطيني ، وهو جزء من البشرية . وبيروت اليوم ، هولتها حكومة اسرائيل الى مكان للابادة يذكرنا بالقطع ببعض المعسكرات التي ذبح فيها الشعب اليهودي . هل نسيت تلك الحكومة بالفعل فظائع وأحوال الابادة التي ارتكبت في أوشفيتز ؟ هناك أسباب تجعل الضمير البشري يعيش حالة يأس : هناك معيار مزدوج ، وكما قال بحق متحدث فرنسي مشهور :

” ان حكم المحكمة بأنك أسود أو أبيض يتوقف على كونك قويا أو فقيرا ” .

يبعد وأن أبسط الأخلاقيات ليس لها وجود عند بعض الناس .

وتوفو ، من جانبها ، وبالنظر للمأساة التي تجرى في الشرق الأوسط ، أيديت وما زالتت  
تؤيد مبدأ المفاوضات حتى تصبح لكل شعوب المنطقة أوطان خاصة بها ، وهذا هو الشرط الوحيد  
لضمان السلم والاستقلال في الشرق الأوسط .

ومن آن لاخر تتحدث اسرائيل عن المفاوضات ، ولكن المفاوضات تتطلب بضعة أشراف ،  
أما اذا دمر الطرف الذي يواجهك فسوف تكون أنت الطرف الوحيد عندئذ حول مائدة المفاوضات  
وبذلك لا تعود القضية قضية مفاوضات .

ولا يمكن تفسير مذابح بيروت . ولم يعد السكان الاسرائيليون أنفسهم يفهمون قادتهم  
السياسيين ، فالآلاف الذين قتلوا كانوا مدنيين ، غالبيتهم من النساء ، والأطفال والشيوخ .  
ولا نستطيع القول أن الذين راحوا ضحية المذبحة كانوا من الجنود . وذريعة الارهاب التي  
استخدمتها تل ابيب لا يمكن النظر اليها بجديّة . والنازية اذا أرادت اباداة الشعب اليهودي ،  
نجحت فقط في اعلاء هذا الشعب السلاح الوحيد الذي بقي : ألا وهو الارهاب . ويعرف رئيس  
السوزراء بيغن ذلك جيدا ويذكره بالتأكيد . والمذابح التي تتم اليوم ضد الشعب  
الفلسطيني قد أجبرت هذا الشعب على أن يتبدد في مختلف أنحاء الشرق الأوسط . وباجبار هذا  
الشعب على الخضوع لحياة الشتات ، هل ترى حكومة اسرائيل أنها هي نفسها التي تخلق الظروف  
التي ترغم الشعب الفلسطيني على استخدام السلاح الوحيد المتاح له ، ذلك الذي استخدمه  
لسوء الحظ الشعب اليهودي من قبله ليكسب اعتراف العالم به : ألا وهو ، سلاح الارهاب ؟ ومن  
المؤسف أن التجارب النازية لم تكن الدرس المناسب ؛ ان ذكر النازية يعيد الى أذهاننا معسكرات  
الاعتقال والأحزان . ونعتقد بأن أولئك الذين أيّدو ميثاق الأمم المتحدة قد ابتعدوا للأبد عن  
استخدام القتل والعنف كوسيلة لتسوية المنازعات بين الأمم . ولهذا فان ضميرنا منزعج للمذابح  
الوحشية التي جرت في صبرا وشاتيلا ، نظرا لأن اسرائيل كانت من بين تلك الدول التي انضمت  
الى ميثاق سان فرانسيسكو . ولذلك ، فان توفو حكومة وشعبا ، تضم صوتها الى الادانة العامة  
لجرائم اباداة الجنس وتطالب بالقاء الضوء على المسؤولين عن ارتكابها .

ونحن نحیی ذكری هؤلاء الشهداء الذين سقطوا أمام الانتقام القدر لأولئك الذين  
يعتقدون أن الفوز الاسرائيلي للأراضي الأجنبية سوف يكون العلاج لمشكلة الشرق الأوسط ،  
بينما واقع الحقيقة الفلسطينية أصبح الآن أكثر العاجا .

وأيضاً في موضوع الشرق الأوسط ، نلاحظ أن حدثين قد ظهرا مؤخراً ويعطينا شعاع الأمل ، بالرغم من عناد حكومة اسرائيل . الأول هو قبول ياسر عرفات لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بمشكلة الشرق الأوسط في مجموعها . وفي الوقت نفسه ، فان أغلبية الدول العربية تتحرك على نحو تدريجي نحو الاعتراف بدولة اسرائيل . هذه العوامل ، بدلا من أن تنظر اليها حكومة تل أبيب على أنها عوامل ايجابية ، قللت تل أبيب من شأنها . وأثناء عملية الحرب يجب علينا ألا نجبر الخصم دائما على الخضوع قبل توخي أية مفاوضات . والتاريخ حافل بالأمثلة على ذلك ؛ ففي عام ١٩١٨ ، وكذلك في عام ١٩٤٥ ، لم يطلب الحلفاء من المانيا أن تفي دستورها قبل البدء بأية مفاوضات سلمية . لقد تفاوض الحلفاء مع المانيا كما كانت عليه والقانون الأساسي الذي أنشأ جمهورية المانيا الاتحادية على سبيل المثال ، شرع بعد ذلك بكثير . ومن الغريب أن نضع كشرط مسبق لأية مفاوضات حول الشرق الأوسط النبذ الكامل من جانب الطرف الأساسي لكل مبادئه ، بينما تهدف المفاوضات بالتحديد الى التخلي بصورة متبادلة عن مواقف معينة .

والحدث الثاني الذي يشكّل بارقة أمل هو موقف الولايات المتحدة الذي غير ازاء هذا الجزء من العالم والتصويت الايجابي لتلك الدولة في اجتماع مجلس الأمن الذي عقد مؤخرا حول مذابح لبنان يمثل عنصرا حيويا له معنى . وانا أمكن لهذه الأهدات مجتمعة ايجاد حل لمشكلة الشرق الأوسط ، لاستطعنا القول انه بإمكاننا التحدث عن امكانية ، ولو صغيرة ، لتحقيق السلام في الشرق الأوسط ، الذي عانى طوال ما يزيد عن ثلاثين عاما . ومنظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني ، ان تأخذ على عاتقها تحت لواء قائدها ياسر عرفات الالتزام بعملية واقعية لتحقيق السلم ، تقدّم مرة أخرى برهاننا على نضجها ودقة احساسها بمسؤولياتها .



هل يمكننا أن نظل نتحدث عن السلم في نهاية القرن العشرين ، بينما نشهد ما يحدث في ناميبيا وجنوب افريقيا ؟ ان بريتوريا لا تزال تتحدى الانسانية بأسرها بعجرفة من خلال مناوراتها التمييزية . فهي تفعل كل ما في وسعها لعاقة استقلال ناميبيا ، مستخدمة الصلافة التي تتمتع بها . ان حكومة جنوب افريقيا تحاول بصورة منمّمة أن تدمّر الهيكل الأساسي الهش للبلد المستقلة في الجنوب الافريقي . ان عطية الغزو المستمر لأراضي أنغولا من جانب القوات العنصرية في جنوب افريقيا ، والغارات التي تشنّ ضد أراضي موزامبيق ، والتفلفل في داخل زمبابوي وبوتسوانا وبلدان خط المواجهة الأخرى تشكّل أعمال استفزاز حقيقي .

ان تجربة استقلال زمبابوي ، حيث استطاع قادة هذا البلد بعد النضال من أجل أن يستعيدوا حريتهم ، استطاعوا أن ينشعوا نظاما متعدد الأعراق يمكن فيه أن يتعايش الزمبابويون مع بعضهم مهما كان اختلاف لون بشرتهم . كل ذلك يثبت أن افريقيا قادرة في ناميبيا أيضا على أن تواجه مسؤولياتها بوضوح . وبالتالي فان ما يسمى بمخاوف جنوب افريقيا من أنه ، في ناميبيا وتحت توجيه سوابو ، من المحتمل أن يقوم نظام غير ديمقراطي ، هذه كلها مناورة لا تخدع أحدا . ان افريقيا قد أثبتت بالفعل قدرتها على تجاوز الخلافات العرقية . ان أغلبية الشعب الناميبيني بزعامة سوابو مصممة على اتباع تيار التاريخ هذا الذي لا يمكن عكس اتجاهه من أجل انشاء هياكل للدولة تسمح بتعايش منسجم فيما بين مختلف المجموعات الاجتماعية في البلد . ان افريقيا تناضل ضد نظام الفصل العنصري وتثبت كل يوم تصميمها على أن ترى هذا النظام وقد تم القضاء عليه من هذا الكوكب .

ومن هنا فانه من الغريب أن أبطال الفصل العنصري هم الذين يجروون على الاعراب عن مخاوفهم من امكانيات التعايش فيما بين المجموعات العرقية المختلفة في ناميبيا . وهذه نريضة سيئة تستخدمها بريتوريا لتكريس سيطرتها على ناميبيا . ولكن استقلال هذا البلد أمر حتمي . ان مراوغات بريتوريا لن تفعل شيئا . ولن تثمر محاولات حكومة جنوب افريقيا الرامية الى اشاعة القلاقل في بلدان خط المواجهة . ان الجهود المشتركة لافريقيا بمساعدة التفاهم الكريم من قبل المجتمع الدولي سوف تعجل بحصول ناميبيا على استقلالها . ولهذا فاننا نستطيع أن نعلن أن هناك أمل كبير في أن استقلال هذا البلد سوف يصبح حقيقة واقعة عما قريب . ولكن كلما تم هذا الاستقلال سريعا كلما تم انقاذ حياة عدد كبير من البشر .

ان السؤال المؤلم - وهو هل يمكننا أن نأمل في سلام في عالم اليوم المعدب ٢ - يخطر على البال عندما ننظر الى الموقف في تشاد في الوقت الراهن . ومن حسن الحظ بالنسبة لهذا البلد أننا نستطيع أن نقول نعم . فالיום أصبح السلم والمصالحة من الأمور الممكنة في تشاد . ان توغو تود أن تعرب عن ارتياحها لأنه للمرة الأولى في سبعة عشر عاما يمكن للمرء أن يذهب الى تشاد دون أن يقابل باطلاق النار وانفجارات الحرب الأهلية . ان عملية المصالحة قد بدأت بما يرضي الجميع . ومنذ الانقلاب الذي أوصل حسين حبري الى رئاسة الدولة في ١٧ حزيران / يونيه ١٩٨٢ فان رغبة أعلى القيادات والمنظمات السياسية في تشاد قد أصبحت واضحة في أنهم يلتزمون بعملية توفيق ومصالحة وسلم . ان وزير الخارجية السابق والراحل أميل أحمت قد أعلن أنه يحبذ عملية السلام والمصالحة والتوفيق التي يدعو اليها الرئيس حبري ، بل انه كتب خطابا طويلا الى الجنرال غناسينغب أياداما حول هذا الموضوع باعتباره رئيسا للجنة المختصة لتشاد . ان وفاة أميل أحمت المؤلمة لم تمكنه من أن يرى هذه المبادرة حتى النهاية . ولكن الوضع اليوم أصبح ابيضيا فسي أراضي تشاد بعد أن حشد الجزء الجنوبي من تشاد كل قواه الى ذلك الجهد . ومن المهم بمكان أنه ينبغي أن ينضم المجتمع الدولي كله الى عملية السلام والمصالحة في تشاد بدلا من أن يشتبك في معركة خلفية قائمة على الدفاع عن المصالح الخفية التي تتنافس مع مصالح شعب تشاد . ونحن نتوجه بندا الى كل الدول المحبة للسلام حتى لا تدخر أي جهد من أجل المشاركة في هذا الجهد الرامي الى اعادة البناء الوطني في هذا البلد . ان الشرق الأوسط وافريقيا لا تشكلان النقاط الساخنة الوحيدة في العالم ولكن قد نكون متحجرين اذا ما حاولنا أن نستعرض كل مواقف النزاع التي تخفي امكانية انتهاك معمم للسلام . ومع ذلك ، لا بد أن نذكر مأساة أفغانستان وكمبوتشيا ، حيث أنكر على شعبيهما الحق في تقرير المصير . ان توغو رغم ذلك ، ترى أملا في أن تقوم حكومة ائتلاف تحقق السلام الذي يأمل فيسه شعبي كمبوتشيا .

ان توغو استضافت في أول تموز/ يوليه عام ١٩٨٢ المؤتمر الحكومي للمنطقة الافريقية من أجل تعزيز اعادة التوحيد السلمي المستقل لكوريا وأعادت تأكيد تضامنها مع شعب كوريا . ان حكومتنا تؤيد المقترحات التي أدلى بها الزعيم العظيم كيم ايل سونغ من أجل اقامة الاتحاد الكونفدرالي

الديمقراطي في كوريا . ومن الواضح أن الشعب الكوري في مجموعه يرغب في أن يرى إعادة توحيد البلد وهو يعارض أية محاولة قد تؤدي إلى تأييد انقسام كوريا إلى دولتين .

وأخيرا فإن منظمة الوحدة الأفريقية قد عاشت هذه الآونة الأخيرة أحداثا جساما أشارت شكوكا في قدرتها على التغلب على أخطر أزمة في تاريخها . ونحن نعتقد ونأمل كذلك في إيجاد حل للأزمة تشعر منظمة الوحدة الأفريقية أنه لا مفر منه من أجل السلام . إن الأحداث المتضافرة الجديدة - وليس فحسب مشكلة الجمهورية العربية الصحراوية - قد أدت إلى إثارة أزمة خطيرة في منظمة الوحدة الأفريقية . ونحن على اقتناع بأن الحكمة الأفريقية سوف تنتصر في نهاية المطاف وإن كان الأمر يتعلق فحسب بالمشكلة الصحراوية فإن لجنة تنفيذ تقرير المصير التي أنشأها مؤتمر رؤساء الدول يمكن أن تجد حلا يسمح بعقد مؤتمر القمة التاسع عشر .

إن تونغو مقتنعة بأن أي رئيس دولة أفريقي لا يرغب في أن يرى انهيار منظمة الوحدة الأفريقية ، وأن أي رئيس دولة في المجتمع الدولي لا يريد أن يرى انهيار منظمة الوحدة الأفريقية لأنها قدّمت الدليل على اسهامها في السلم في العالم . إن أزمة نومبند ٢٠ عاما تعدّ أمرا مشروعا وينبغي ألا تروّعنا .

وإن المنظمات الدولية تتعرض دائما للأزمات . والواقع إن وفد بلادي يشاطر التحليل السديد الذي تقدّم به الأمين العام والمتعلّق بأسباب عدم فعالية منظمنا . وهو ما يفسّر الأزمة التي تفجّرت في منظمة الوحدة الأفريقية للأسف .

وبينما نقبل الأزمة الحالية لمنظمة الوحدة الأفريقية باعتبارها أزمة نمو سوف تمكّنها من الحصول على مزيد من القوة ، فإن لدينا شكوكا بشأن مستقبل منظمة الأمم المتحدة التي أمضت ٣٧ عاما من وجودها . إن ليس من الطبيعي أن تظل منظمنا في هذا العمر وهي ترى انتهاك مبادئها الأساسية التي أقرتها الدول بحريّة . وليس من الطبيعي أن يستهان بالقرارات والمقررات التي اتخذتها منظمنا . إن الاضطرابات العميقة التي تشهدها الحياة الدولية نجم عنها هذه الانتهاكات .

ويمهنا بمكان أن جميع الدول ينبغي أن تقوم بمحااسبة ضميرها وأن تتساءل ، ليس فقط فيما يتعلق بمبادئ ميثاق منظمنا وإنما أيضا فيما يتعلق بالقرارات والمقررات ومدى تطبيقها .

ان حكومتي تشترك في الاقتراح المحدد الوارد في تقرير الأمين العام والرامي الى عقد اجتماع على أعلى مستوى لأعضاء مجلس الأمن لمناقشة مسألة التدابير التي قد يكون من شأنها تعزيز فعالية منظماتنا . لقد وضعت توغو خبرتها أكثر من مرة في خدمة قضية السلام وشاركت في كثير من الاجتماعات الخاصة بالوساطة وهي لا تزال مقتنعة بأن اقتراح الأمين العام يمكن أن يؤدي الى إيجاد حل لتحقيق فعالية منظماتنا .

ان حفظ السلم في العالم مرهون بهذا الثمن ومن الضروري أن نتوصل الى هذا السلام لانشاء مجتمع عادل ومنصف . وكما يقول دائما الجنرال غناسينغب أيادىما الرئيس المؤسس لحكومة توغو الشعبية ورئيس الجمهورية :

" ان شعب توغو يتعلق بارادة السلام والتقدم لنفسه ولجميع الأمم . وهذا السلام ينبغي أن يكون حقيقيا وينبغي أن يؤدي الى التحرر الفعلي لمختلف أممنا " .  
ولهذا السبب فاننا نود أن نتوجه بندا الى المجتمع الدولي حتى يضافر كل جهوده من أجل بناء عالم يقوم على السلم والعدالة والحرية .

السيد كارلوس رومولو ( الفلبين ) ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : سيدي ، الرئيس ، يتقدم وفد بلادى بأحر التهاني لكم على انتخابكم بالا جماع رئيسا للدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة . وما يسعدني ، سيدي ، انني عرفتك منذ سنوات عديدة كصديق . ان خبرتكم الواسعة لاسيما في شؤون الامم المتحدة وكذلك ما عرف عنكم ، عن حق ، من مهارة وصبر وما لديكم من حكمة هي نتاج الخبرة الطويلة ، كل ذلك يشكل ضمانا بأن هذه الدورة من دورات الجمعية العامة ستكون دورة مثمرة بناءة . واننا نتطلع الى ارشادكم وقيادتكم لحسم المشاكل الجديدة في هذه الفترة البالغة الخطورة في العلاقات فيما بين الدول .

كما يتقدم وفدى بالتهاني الى سلفكم صاحب السعادة عصمت كاتاني الذي أدى مهمته بصورة مشرفة في ظل ظروف مماثلة الصعوبة .

ويسعدنا ان نرحب بالامين العام للأمم المتحدة الجديد صاحب السعادة السيد خافيير بيريز دى كوبيار وهو متخصص مجيد وهو من المعدودين في العالم من اساطين الدبلوماسية ، ويسعدنا أنه الآن يتراأس منازمتنا . لقد كشف لنا عن الجانب الآخر من شخصيته - وعن شجاعته وصراحته في الاعتراف بمواطن القصور في الامم المتحدة ، وشفع ذلك باقتراحات بناءة من شأنها ان تمكننا من العودة الى المبادئ الاولى في ميثاق الامم المتحدة . لقد رأنا الامين العام على حقيقتنا كما لو كان يرانا في مرآة ، وطلب منا ان نتفحص أنفسنا بغية تقديم العلاج للمسبل التي تعاني منها منازمة الامم المتحدة . وفي اعرابه عن آرائه فان الامين العام بيريز دى كوبيار قد ذكرنا بأن تمييز الامم المتحدة هو أول بند في جدول الاعمال ، وان هذه المهمة ، وان كانت صعبة ، فهي لا غنى عنها لحل المشاكل التي تتهدد سلم العالم .

في الماضي نزعنا في كثير من الاحيان الى الاستماضة بالمبالغة عن الفكر . واليوم تغير الحال اذ تحولت المبالغة لتصبح واقعا . ان الاحداث المفجعة في لبنان وهي مشاكل خطيرة في حد ذاتها تتردد اصدائها في الشرق الاوسط بأسره وتثير ، من جديد ، امكانات انتشار النزاع على نطاق أوسع . ان الشرق الاوسط هو بؤرة التأزم . واذا كان الماضي دليلا على المستقبل فان النزاع سيورط دولا اخرى في نزاع قد يكون أوسع نطاقا واكثر تدميرا من أي نزاع في سلسلة حروب الشرق الاوسط التي لا تنتهي .

ان قضية فلسطين تشكل جوهر مشكلة الشرق الاوسط . ان المنصر الجديد الباحث على القلق هو الجهد المعروف على نطاق واسع الرامي الى حل المشكلة ليس بالوسائل السياسية ولكن باستدام القوة . وهذا الحل غير مقبول بصورة واضحة ليس فحسب من حيث أحكام قرار مجلس الامن ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) بل كذلك من حيث مبادئ ميثاق الامم المتحدة .

ولا يساور أي شخص الودم بحيث يتصور أن مشاكل الشرق الاوسط يمكن ان تحل في لحظة . ولكن من الصحيح ان نقول ان نهاية النزاع المسلح تتيح فرصا جديدة لبداية جديدة . ان المشكلة المستعصية هي العقبات النفسية المتأصلة التي تجعل الحوار أكثر صعوبة مما ينبغي . ولهذا فان المفاوضات هي عملية تغطي مراحل زمنية ، أي حوار مستمر يجعل الحلول التوفيقية أمرا ممكنا .

ولهذا السبب يرحب وفد بلادى بمبادرة الرئيس ريغان ومبادرة اجتماع القمة العربي في فاس . واننا نعتقد انهما نقطتا انطلاق يمكن دمجهما في سياق عملية التفاوض على نحو يحقق المصالح المشروعة لجميع الاطراف المعنية .

ويؤيد وفد بلادى العناصر الايجابية الواردة في اقتراح الولايات المتحدة التي تستند الى اتفاقات كامب ديفيد التي صادق عليها الكنيست الاسرائيلي ، وعلى وجه الخصوص وقف انشاء المستوطنات اليهودية فورا ومعارضة سيطرة اسرائيل الدائمة على الضفة الغربية وفزة .

بيد أن وفد بلادى يؤكد ان الحكم الذاتي المتوخى لهذه المناطق ينبغي أن يؤدي الى اعمال حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والى انشاء دولة مستقلة تتعايش مع اسرائيل . ونرى ، علاوة على ذلك ، انه ينبغي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، في مرحلة ملائمة من العملية ، ان تكون طرفا في المفاوضات التي تؤدي الى احلال السلم الدائم في المنطقة .

ومن الجدير بالملاحظة ان الولايات المتحدة الامريكية لم ترفض اقتراحات الدول العربية ، كما ان الدول العربية لم ترفض اقتراحات الولايات المتحدة . وهذه الحقيقة تبث على الأمل مهما كان واديا ، في ان يحترف كل من الجانبين بقواسم مشتركة في مقترحاتهما وأن يعترفنا انه في ظل الظروف الحالية فان " الوسيلة " تتسم بأهمية قصوى .

ان اسرائيل هي التي اثبتت تصليبها وربما كان ذلك نتيجة لنشوة النجاح العسكري .  
ولكن الامر الوحيد الذي ينبغي ان نسلم به هو انه من المفارقات الغريبة ان كل نصر عسكري  
تحققه اسرائيل ، على منظمة التحرير الفلسطينية ، يحسن من المركز السياسي لتلك المنظمة .  
وان اسرائيل ، بالنظر الى ما وقع من أحداث في لبنان تجد نفسها في مأزق تجد فيه اعداء  
ولا تجد أصدقاء ، وتعاني من العزلة دون أمل في الخلاص . ونحن نشك كثيرا في ان اسرائيل  
ترغب في هذا . ولهذا فاننا نهيب بها ان تستمع الى صوت المنطق والاعتدال . لقد سفكت  
دماء غزيرة جدا في الشرق الاوسط وذرفت دموع مريرة بحيث لا يمكن لاسرائيل أن تتجاهل  
الدعوة المتزايدة الى احلال السلم في ظل العدالة والشرف .

وفي الطرف الآخر من العالم ، في كمبوتشيا ، فان مما يبصت على الأمل تشكيل ائتلاف  
الوطنيين الكمبوتشيين بزعامة الأمير سمادك نوردوم سيهانوك . ويرمز تشكيل هذا الائتلاف الى  
تصميم الوطنيين الكمبوتشيين على طرد القوات الاجنبية من كمبوتشيا وتمكين شعبها من أن يمارس  
بحرية حقه في تقرير المصير .

ان الوطنيين الكمبوتشيين عند اتخاذهم القرار بتشكيل الائتلاف قد اكتسوا براءة الشرعية ،  
وهو داء حرموا منه من قبل مع انهم كانوا وما زالوا يكافحون بشجاعة وفي ظروف تتسم بمصاعب  
كأداء .

وإذا كان لهم أن ينجحوا في مسعاهم ، فسيحتاجون الى المساعدة المادية من فرنسا التي أدانت في هذه القاعة بالذات اغتصاب فييت نام غير المشروع لكمبوتشيا . وفي هذه اللحظة ينتظر الآلاف الكمبوتشيين الدعوة الى المشاركة في الجهد الذي ينم عن تصميم لاستعادة حقهم المتأصل . وتأمل في انه بمساعدة فرنسا فان الائتلاف الكمبوتشي أو حكومة كمبوتشيا الديمقراطية ستمهد الطريق لاستعادة السيادة الكمبوتشية في انتخابات حرة تحت اشراف الأمم المتحدة . وازاء هذا التطور ، بقي أمام فييت نام خيار نهائي واحد هو أن تقضي على القوات التي لا خبرة لها والتي تفتقر الى المعدات المعادية لفيت نام قبل أن تستجمع حركتها زخماً وقوة . وتفيد التقارير بأن هذا ما تعتمزم القيام به على وجه التحديد . وفي ضوء هذا الاعتبار تكتسي الحاجة الى الدعم والمساعدة طابع الاحاح . ولذلك فاننا نحث اصدقائنا على توفيرهما .

ثمة مصدر آخر للتوتر في آسيا هو العلاقات غير المستقرة بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية . ان النزاع في ذلك البلد المنقسم ، لا بد أن يحدث أثراً شديداً في منطقة شمال شرقي آسيا ، ذات الأهمية الاستراتيجية . ولهذا نحث الأطراف المعنية على الاضطلاع بمبادرات جديدة يمكن أن تؤدي الى هدف اعادة التوحيد . وقد اضطلع الرئيس تشن ، رئيس كوريا الجنوبية بزمم المبادرة في هذا الصدد ، وهو يستأهل تأييدنا .

سأمتنع عن تناول مواضيع سبق أن تطرق اليها الرئيس ماركوس في خطابه أمام الجمعية في يوم سابق . يمكنني أن أضيف فحسب ، انه فيما يتصل بيدء المفاوضات العالمية الشاملة بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية فربما نذكر أنفسنا مرة أخرى بأن مفهوم هذه المفاوضات قد تم وضعه في ضوء قلقنا المشترك ازاء التردى المستمر لاقتصاداتنا . ان الحاجة لارساء أساس راسخ للتقدم الاقتصادي العالمي ، الذي يقوم على أساس الانصاف ، تكتسي أهمية اضافية بالنظر الى عدم كفاية استجابة بعض مؤسساتنا لمشاكل العلاقات الاقتصادية المعاصرة . وبجهود مشتركة وبروح توفيقية تبعت على الاعجاب شجعتمها الاجتماعات الرفيعة المستوى في كانكون ، وواتاوا ، وفرساي ، ونيودلهي ، وفي جملة اجتماعات أخرى ، تمكنا من التوصل الى اتفاقات بشأن جميع نقاط الخلاف المتبقية .

وأذكرك انني قلت عند ما وقعت اتفاق بريتون وودز في نيوها مبشاير ، في عام ١٩٤٦ باسم الفلبين ما نصه :



" ان النمط الاقتصادي الذي يتم وضعه هنا قد أرساه الحلفاء المنتصرون ، ولكن هذا لن يدوم طويلا . وسينضم أعضاء جدد الى الأمم المتحدة في المستقبل . في العام المنصرم عندما وقّعنا ميثاق الأمم المتحدة كنا ٤٥ عضوا . واتفق انضمام أكثر من ١٠٠ عضو . وفي تلك الحالة قد يقررون انهم يريدون نظاما اقتصاديا دوليا جديدا " .

لقد قلت هذا في عام ١٩٤٦ . عندما وقّعنا اتفاق بريتون وودز . وهذا هو الحوار بين الشمال والجنوب الآن .

لدى استئناظنا المناقشات في هذه الدورة فاننا نختلف بشأن نقطتين فقط . وبالنسبة لأولئك الذين يرون آراء مختلفة بشأن هاتين النقطتين ، فهذه الآراء لا شك انها تتسم بأهمية كبيرة . ولهذا نفهم تلكوهم في قبول أي منها . ومع هذا فان المكافأة المحتملة للاتفاق ، والخسارة الممكنة المترتبة على الاخفاق ، من الحجم بحيث لا تتيحان لنا خيارات عديدة على الاطلاق . ولهذا أحث جميع الأطراف على التطلع خارج اطار المشاغل الضيقة من أجل الصالح الأوسع نطاقا . وبالنسبة للفلبين ، فان وفد بلادى على استعداد لا لقبول صيغة أو أخرى ، بل لقبول الصيغتين في نص مشترك . واننا نقوم بذلك على أساس الاعتقاد الراسخ بأنه ليس من المستحيل التوفيق بين النقطتين ، على صعيدى الممارسة والتطبيق . ويمكن لمثل هذا النهج في رأينا أن يسد الثغرة الأخيرة المتبقية ، بحيث يتيح البدء بالمفاوضات العالمية الشاملة الذي تأخر لأمد طويل .

وان أتطرق الى موضوع عالمي آخر ، يود وفد بلادى أن يعرب عن سعادته لاستكمال أعمال مؤتمر قانون البحار . لقد استغرق هذا المؤتمر سنوات عديدة من المفاوضات الصعبة . ولكنه يشكل بالتأكيد احدى العلامات التي تبعث على الأمل فيما يتصل بالامكانيات الغنية المتاحة في مجال التعاون الدولي .

ومع أن اتفاقية قانون البحار لم تعتمد بتوافق الآراء كما اعتزم أصلا ، فهذا لا ينتقص من أهمية أعمال المؤتمر . ان الوثيقة التاريخية التي تمخضت عن المؤتمر ستصبح ، عند دخولها حيز النفاذ قانون البشرية الذي يحكم حقوق الدول وواجباتها فيما يتصل باستخدام مياه الأرض . ونحن الأعضاء في رابطة دول جنوب شرقي آسيا نفخر بأن الرئيس الذي أدار أعمال مؤتمر قانون البحار محوب هذه

الوثيقة الختامية هو سعادة السيد كوه سفير سنغافورة ، احدى دول الرابطة . ويأمل وفد بلادي  
 باخلاص ، كما تأمل وفود ١٣٠ دولة صوتت لصالح الاتفاقية ، ان يقوم الذين لم يتمكنوا من التصويت  
 لصالح الاتفاقية ، بالانضمام اليها في المستقبل ، بحيث يجعلون الاتفاقية عالمية في الواقع كما هي  
 عالمية في القانون ، من أجل تحقيق نظام منظم لبحار العالم .

اسمحوا لي أن أعود الى موضوع مقدمة الأمين العام لتقريره السنوي . فهو موضوع يتسهم  
 بأهمية قصوى ، وينبغي ، اذا كنا مدركين لمسؤولياتنا أن يثير في صفوفنا قدرا كبيرا من التفكير .  
 منذ سنوات اقترح وفد بلادي ، آخذا في الاعتبار المادة ١٠٩ من الميثاق ، التي تدعو  
 الى عقد مؤتمر عام لاستعراض الميثاق ، اتحان خطوات تؤدي الى تعديل الميثاق . ولسوء الحظ  
 فان الافتراضات ، ناهيك عن الظروف ، التي كانت مصدر روعي للمؤسسين الأوائل في صياغة ميثاق  
 الأمم المتحدة ، قد تغيرت عقب التمديد عليه مباشرة . وان الاصرار على مسألة عقد مؤتمر عام في  
 هذا الوقت سيثير عاصفة سياسية ليس بوسعنا تحملها في ظرف يتسم بالأزمات المستمرة .

ان الجمعية ، اعترافا منها بحقائق ما بعد العصر الذري ، أقرت انشاء اللجنة الخاصة  
 المعنية بميثاق الأمم المتحدة وتعزيز دور المنظمة ، لتلتمس السبل والوسائل الكفيلة بتحسين فعالية  
 الأمم المتحدة داخل اطار الميثاق الحالي .

وقد أصبحت اللجنة الخاصة مستعدة لأن تتقدم الى الجمعية العامة بأول وثيقة عملية تمخضت  
 عن عمل استمر قرابة سبع سنوات . ويعد مشروع اعلان ما نيلا محاولة قيّمة في توفير التفسير المحدد  
 للأحكام الواردة في الميثاق فيما يخص التسوية السلمية للنزاعات ، ويشكل ، في هذا المعنى ، حدا  
 فاصلا في جهود المنظمة الرامية الى ضمان رفاة الشعوب ، وصيانة السلم والأمن الدوليين ، علاوة  
 على ذلك ، النهوض بالتطوير التدريجي للقانون الدولي . وانا كنت أقرأ ما بين سطور مقدمة تقرير  
 الأمين العام السنوي ، فهذا بالضبط ما يقصده الأمين العام .

لقد قيل ان هناك منظمتي أمم متحدة ، الأولى أحرزت تقدما كبيرا في الميدانين الاقتصادي  
 والاجتماعي ، ولا سيما في مساعدة الدول الفتية في خطواتها المتعثرة الأولى في ميدان التنمية .

ولكن لا ينطبق نفس الشيء على منظمة الامم المتحدة الاخرى في دورها الاساسي للحفاظ على السلم والامن والديمقراطية . وهذا هو الموضوع الذي يطوره الأمين العام بيريز دي كوبيار في تقريره السنوي الذي يتسم بالجرأة ونفاذ البصيرة . ونحمد الله ان لدينا أميناً عاماً لديه نظرة ثابتة للصعوبات التي نواجهها . ولا يمكن اغفال اقتراحاته لأن صوته ، بوصفه على رأس هذه المنظمة له ثقل خاص وسلطة متميزة .

وان بلادى على استعداد لتأييد اقتراح الأمين العام بمقد اجتمع لمجلس الأمن على أعلى مستوى ممكن لمناقشة المشاكل التي أعاققت عمل المنظمة بالصورة السلمية التي توخاها مؤسسوها .

لا يمكنني في الختام الا ان أقتبس من كلمات الأمين العام بيريز دي كوبيار اذ يقول :  
 " . . . انني مقتنع كل الاقتناع بأن الامم المتحدة لا غنى عنها في عالم مشحون بالتوتر والخطر . ان المؤسسات التي من هذا القبيل لا تقام بين عشية وضحاها ، بل تتطلب عملاً ايجابياً متواصلاً واخلاقاً للمبادىء التي تستند اليها .  
 " اننا نأخذ الامم المتحدة بجدية عندما نحتاج اليها بشدة . وانني أحث على ان ننظر ايضاً بجدية في الطرق العملية التي ينبغي بها ان تنمي قدرتها وتستخدم كمؤسسة أساسية في عالم قلق مضطرب " . (A/37/1, P.11)

هذه هي كلمات الأمين العام التي يجب ان نأخذها في الاعتبار دائماً في هذه القاعة . وبصفتي واحداً من الذين شاركوا بصورة عميقة في أعمال الامم المتحدة منذ البداية وبصفتي ممن يأسفون بصورة مريرة لهزائمها ويسعدون بانتصاراتها ، فانني أهنيء الأمين العام على تحليله الدقيق للامم المتحدة . كما أشاطره الرأي بأنه ينبغي علينا ان نعمل بلا هوادة لكي نرسي قواعد الاحساس والشعور بالمجتمع العالمي على أساس راسخ من النظام السياسي والمعنوي الذي يمكنه وحده ان يرتقي بالانسانية الى مراتب السلم والامن التي " تغمدها أشعة الشمس " .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : لقد استمعنا الى المتحدث الاخير بعد ظهر اليوم . وقد طلب ممثل غيانا ممارسة حق الرد . وأود أن أذكر الاعضاء انه سابقا لمقرر الجمعية العامة ٤٨١ / ٣٤ فان بيانات ممارسة حق الرد محددة بعشر دقائق فقط وينبغي ان تدلسي بها الوفود من مقاعد ١٥ .  
أعطي الكلمة الآن الى ممثل غيانا .

السيد سينكلير ( غيانا ) ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : لقد أشار وزير خارجية فنزويلا في بيانه الذي أدلى به صباح هذا اليوم الى المطلب الذي لا يزال بلده يدفع به لضم أربعة أخماس الاقليم الوطني لغيانا . وفي محاولته الرامية الى تبرير توسع بلاده وجشعها الكبير لضم الاراضي وبغية تضليل هذه الهيئة ، رأى ان يستخدم أساليب التزوير والتشويه المتعمدة ، تلك الاساليب التي اعتدنا عليها في غيانا . لقد تميز بيانه أيضا بما يفعله من اجراءات فنزويلا ازاء غيانا للبت في هذه الدعوى .  
وفي ضوء هذا يعتبر وفد بلادي أن من واجبه أمام هذه الجمعية ان يرد على بيان فنزويلا . ويود وفد بلادي فقط ان يوضح الان انه يحتزم ان يمارس حقه في الرد بطريقة جوهريّة وموضوعية في مرحلة لاحقة من المناقشة العامة .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٥